جـــــامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كـــــلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

وضع الإقتصاد الجزائري في ظل التطورات الراهنة
فرص وتحديات(نظرة تحليلية واستشرافية)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
تخصص تحليل اقتصادي واستشراف

من إعداد الطالبة :

❖ **غازي جميلة**

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د. بن بوزيان محمد

نوقشت علنيا يوم: 2018/06/ أمام لجنة المناقشة المكونة من:

بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا.
بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا.
بوهنة علي	أستاذ محاضر	مناقشا.

السنة الجامعية

2018-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ

بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ

أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا

أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا

الْهَوَى أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا

فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا

قلي

الآية 135 –سورة النساء-

صدق الله العظيم

تشـــكرات

يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الشكر الجزيل و الحمد لله العلي القدير الذي وفقنا و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع و الذي نأمل أن يجعله سبحانه خالصا لوجهه الكريم.

يشرفني أن أتوجه بالشكر و العرفان إلى كل من ساهم و لو بحرف في هذا العمل من بعيد أم من قريب.

و أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذ الأساتذة الدكتور الفاضل

"بن بوزيان محمد "

الذي وقف إلى جانبي ووجهني في هذا البحث.

كما أعبّر عن بالغ شكري وامتناني الدكتور "شعيب بغداد" الذي فسح لي مجالا من وقته ومساعدتي في هذا العمل فأفادني من تجربته ونبّهني لجوانب في الموضوع كنت غافلة عنها.

ولا يفوتني هنا أيضا أن أشكر كل أساتذة العلوم الاقتصادية (موظفين وعمال)

وإلى كل زملائي.

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن و سقتني نبع حنانها وعطفها الفياض

إلى من كان دعاؤها و رضاها عني سر نجاحي،

أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى روح أبي الغالية رحمه الله

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل زملائي في الدراسة دفعة ماستر 2017-2018

إلى كل زملائي في العمل على مستوى بلدية تلمسان

بالأخص أخي بلقاسم بن باجي ، لطرش محمد ، بركة فاروق

إلى كل من عرف معنى التعب و السهر في طريق البحث عن العلم و المعرفة،

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد،

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جدي.

مقدمة

في سؤال طرح على السيد جون فرانسو دوفان رئيس بعثة الصندوق النقد الدولي المعنية بالجزائر عن ماهي الأفاق المتوقعة للجزائر وكيف ترى الاحتمالات الاقتصادية هناك ؟

أجاب قائلا : "الآفاق المتوقعة تعتمد كثيرا على تحركات السلطات لمواجهة خدمة أسعار النفط من خلال السياسات وبفضل المدخرات التي تراكمت في الماضي ومستوى المديونية شديد الانخفاض تستطيع الجزائر التكيف مع الصدمة وتنفيذ الإصلاحات بالتدريج ، ولكنه لا يستطيع تفويت هذه الفرصة دون اتخاذ إجراءات في هذا الصدد".[1]

وأضاف قائلا : "هبوط أسعار النفط يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الاقتصادي بحيث يوفر فرص عمل أساس أكثر استمرارية".

لقد مرّ الاقتصاد العالمي بتحولات عميقة و سريعة في الآونة الأخيرة كظهور العولمة وحركة الاندماج ، كثرة الأزمات و تقاربها ، ظهور اقتصاديات جديدة[2].

الاهتمام بالتنمية البشرية من خلال البحث العلمي والاهتمام بالاقتصاد المعرفة ، محاربة الفقر ، تنمية الحكم الراشد ومحاربة الفساد وتطور الثورة الرقمية.

[1] -[2]- نقلا من نشرة صندوق النقد الدولي في 19 مايو 2016.

أدى كل هذا التطور إلى تنافسية كبيرة كان الاهتمام بأساليب التنمية الشاملة والمستدامة قصد تحقيق معدلات نمو مستمرة ومستقرة واستغلال أحسن الموارد المتاحة والعمل على تنويع اقتصادياتهم أهم سيماتها.

وإن صدمة النفط المعاكسة الأخيرة إثر الانخفاض الكبير في أسعار النفط أثرت تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري خاصة على المدين المتوسط والبعيد ، أخذت الجزائر على إثرها إجراءات هامة فيما يخص الضبط المالي وترشيد إنفاقها الحكومي الذي تميز مؤخرا بالضخامة بعد تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي والدعم الفلاحي .

أصبح من الضروري تدارك الأخطاء التراكمية التي بقيت الجزائر على إثرها عاجزة عن دفع عجلة النمو و الخروج من معضلة الارتباط الريعي رغم المحاولات الجادة لانجاز ذلك إذ اهتمت حل هذه الإصلاحات بتحسن الحياة الاجتماعية مع إهمال الجانب الاقتصادي من حيث قصر النظرة الإنتاجية والاستثمارية وإهمال دور ووظيفة المؤسسات الوطنية.

وفي ظل الحلقة المروغة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من ضعف في الإنتاج ، الاستثمار والادخار أصبح من الضروري على أصحاب القرار التفكير جديا في اتخاذ القرار الصائب وإجراء الإصلاحات الهيكلية الصارمة لإيجاد بدائل حقيقية لقطاع المحروقات الذي بقي متحكما في مسار الاقتصاد الجزائري والاهتمام أكثر بالدراسات المستقبلية قصد التصدي للأزمات و الصدمات وتفادي وقوعها.

خاصة أن الجزائر تملك من المؤهلات الإنسانية الشابة والطبيعية والمالية ما يجعلها في مقدمة الدول الواعدة اقتصاديا إن استغلت هذه المؤهلات استغلال رئيس.

ناهيك عن الطاقات المتجددة وغير المتجددة التي تزخر بها الجزائر وفقا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي من شأنها أن تؤدي إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوع وتحقيق نسب نمو معتبرة وخلق المزيد من مناصب الشغل الإشكالية الدراسة.

الإشكالية الرئيسية:

شهدت الجزائر خلال مسارها الاقتصادي عدة سياسات تنموية باءت معظمها بالفشل مما يضعنا أمام الإشكالية التالية:

– ماهي إمكانية الجزائر في فك الارتباط الريعي ومن تم تحقيق إقلاع اقتصادي في ظل التطورات الراهنة وفق الفرص المتاحة؟.

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسين أسئلة فرعية تتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

– ماهي أهم السياسات التنموية التي طبقت في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ؟

– ماهي أهم الدراسات السابقة المقدمة في هذا المجال؟

– ما قدرة الجزائر من خلال مؤهلاتها والتحديات التي تواجهها على خلق إقتصاد بديل والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات ؟، وماهي السياسة التنموية الأنجع لتحقيق ذلك ؟

– **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية :

يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تابع لقطاع المحروقات.

– الاستجابة إلى التطورات الدولية الراهنة وخلق سياسة تنموية فعالة قادرة على خلق اقتصاد بديل .

–أسباب الموضوع:

من أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الأتي :

أ– أسباب موضوعية: تتعلق بالموضوعية ذاتها وهي :

– الاهتمام المتزايد بالدراسات الاستشرافية ودراسة مستقبل اقتصاد الجزائر نظرا لأهميتها.

– رغم صعوبة الدراسة محاولة فتح المجال في الدراسات الاستشرافية باعتبارنا أول دفعة تتخرج في هذا الاختصاص في جامعة الاقتصاد تلمسان.

– إضافة وإثراء المكتبة الجامعية بمذكرة جديدة .

ب- الأسباب الذاتية :

يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الرغبة والشغف في السبق التحليلي للدراسة واقتحام هذا النوع من الدراسات باعتباره مجال جديد.

شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديدة والعولمة ومحاولة متواضعة لدعم رأي خبراء الاقتصاد في التحرير وخلق اقتصاد بديل.

أهداف الدراسة:

إن تقلبات أسعار البترول وحركات سعر صرف الدولار تشكل عاملا غالبا على التنمية الاقتصادية في الجزائر على مرّ العصور من 1962 وأزمتي 1986 و 2014 خير دليل على ذلك.

تهدف هذه الدراسة المتواضعة إلى معرفة وضع الاقتصاد الجزائري المعاصر وماهي السياسات المنتهجة لتحقيق النمو وما مدى قدرة الجزائر على التخلص من التبعية للموارد الطبيعية المحدودة باعتبارها غير قابلة للتجديد إلى مالا نهاية أو بتعبير أسهل ما مدى قدرة الجزائر على خلق اقتصاد بديل ، ماهي السياسة التنموية الأنجع لتحقيق ذلك؟.

-منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

فالمنهج التاريخي يبين جذوره ونشأة الاقتصاد الجزائري وأهم مراحل السياسات التنموية و التحولات التي مرّ بها .

أما المنهج الوصفي التحليلي فيهتم بتجميع البيانات والمعلومات والإحصائيات عن برامج التنمية في الجزائر وكذا النتائج المتوقع تحقيقها على المستوى الكلي خلال 10 و 15 سنة المقبلة ومحاولة تحليل هذه النتائج.

-حدود الدراسة:

هناك حدّين لهذه الدراسة :

أ- الحدود المكانية : هو دراسة وضع الاقتصاد الجزائري.

ب-الحدود الزمانية:

الجانب التطبيقي يقتصر على نظرة تحليلية استشرافية حول مستقبل الاقتصاد الجزائري.

-صعوبات البحث :

تعرضت الطالبة إلى صعوبات متعلقة خاصة في نقص الدراسات السابقة في المجال باعتبار ميدان جديد في بلادنا.

وكذا في الفصل الثالث بالنسبة للتضارب في بعض المعطيات الإحصائية.

إضافة إلى قلة المراكز المتخصصة في البحوث الاستشرافية مما أدى إلى الاعتماد على أراء بعض الخبراء فقط.

وعدم توفير قاعدة المعلومات المستقبلية نظرا لضعف ثقافة هذه الدراسة والاستهانة بها.

إضافة إلى ضيق الوقت الذي لم يسمح لنا بالإلمام جيدا بكل جوانب الموضوع.

هيكلة البحث وتقسيمات البحث (الخطة).

للإجابة على الإشكالية والوصول إلى الأهداف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

تناولنا في الفصل الأول المقاربة النظرية والتاريخية لتطور ونشأة الاقتصاد الجزائري ومختلف السياسات التنموية المطبقة من خلال تقسيمه إلى أربع مراحل أساسية.

-مرحلة الانتظار ومرحلة الاقتصاد الموجه المرحلة الانتقالية ومرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ثم المرحلة المعاصرة ألا وهي مرحلة النمو والإنعاش الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسات سابقة تناولت إما الشطر الأول من دراستنا إلا وهي وضع الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، أو الشطر الثاني وهي دراسات استشرافية أو مستقبلية.

أمّا الفصل الثالث فخصص لنظرة تحليلية استشرافية لما سيؤول إليه الوضع الاقتصادي الجزائري في المدى القصير والمتوسط من خلال إشكالية خلق إقتصاد بديل بدل التبعية للموارد الطبيعية مع سرد أهم تحديات ومؤهلات الإقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

نشأة وتطور الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

حصلت الجزائر على استقلالها بعد حرب دامت 7 سنوات بعدما كانت الجزائر مسيرة من طرف الإدارة الفرنسية.

غادر على إثرها المعمرين تاركين بلد مشلول ومدمر حيث كان المجتمع الجزائري آنذاك مجتمع ريفي وفقير بنسبة أمية تقدر بـ 98% وبطالة 70 % على عدد سكان يقدر بـ 12 مليون نسمة وناتج إجمالي خام قدره 2 مليار[1] .

مرت الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال بدأت بأول سياسة تنموية بعد حصولها مواردها المالية المتمثلة في تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971 تلتها عدة محاولات أخرى باءت معضمها بالفشل بقي على إثرها الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي Economie de rente مصدره الأساسي الموارد الطبيعية الباطنية .

إضافة إلى اتسامه بالفوضى وهذا الحال في البنية راجع إلى عدة أسباب من أهمها السوق الموازية الذي ظهر في السبعينات.

وكذا التأخر الملحوظ في القطاع البنكي والمصرفي وغياب الأسواق المالية في الجزائر مقابل التقدم الذي شهدته في العالم خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة وكانت سبب تطرق عدة دول كالدول الناشئة.

[1] -ONS لسنة 1965.

إضافة إلى إهمال القطاع الخاص والاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي.

لمعرفة كيف وصلت الجزائر إلى هذه الوضعية المزرية ، كان علينا دراسة جذور القضية وسرد الحقبة التاريخية التي مرّ بها الاقتصاد الجزائر من خلال مختلف السياسات التنموية المطبقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

للإجابة على ذلك توجب علينا طرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم المراحل التي مرّت بما عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

للإجابة على هذا السؤال قسمنا هذا الفصل إلى مراحل أساسية تنطوي تحتها أخرى فرعية كالتالي:

1)مرحلة الانتظار أو عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق 1962 إلى 1966.

وسردنا فيها أهم الإجراءات التي تمت لحماية الاقتصاد الوطني وتلبية الحاجيات الضرورية للمواطن.

2)أما المبحث الثاني : خصص لمرحلة التسيير الاشتراكي ذكرنا فيه سياسة الاقتصاد الموجه قصد بناء وتعزيز الاستقلال الوطني منتهجين من أجل ذلك مخططات تنموية.

أما المبحث الثالث: فخصص لمرحلة الإصلاحات بعد الأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986 والانتقال نحو اقتصاد السوق.

1- مرحلة الإصلاحات الذاتية (1980-1988)

2- مرحلة الإصلاحات المفروضة (1989-1998)

أما المبحث الرابع : تطرقنا فيه إلى مرحلة الانفتاح والإنعاش الاقتصادي من سنة 1999 إلى وقتنا الحالي و العودة إلى المخططات التنموية لتحقيق ذلك .

المبحث الأول : عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق

المطلب الأول : مرحلة التسيير الذاتي 1962-1964

واجهت الجزائر وضعا مزريا بعد الاستقلال خاصة بعد التخريب الاستعماري عن طريق سياسة الأرض المحروقة إضافة إلى مغادرة ما يقارب مليون إطار أو تقنيا أوروبيا قبيل إعلان الاستقلال منها حوالي 50000 إطار عالي ، 35000 إطار متوسط، 1000000عامل متوسط إضافة إلى تحويل المعمرين لمدخراتهم عن طريق تحويلات غير بنكية .[1]

كانت الوضعية الاقتصاد للجزائر مشلولة مع غياب للصناعات الأساسية ، وقطاع زراعي تقليدي إضافة إلى بعض الهياكل القاعدية التي تركها المعمر حوالي 10000 كم ، 20 مطار وميناء الجزائر وبعض المؤسسات المصرفية[2] التي كانت تمثل فروع لبنوك أجنبية لسدّ ذلك الفراغ شرع العمال في تسيير الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها المعمرين بعد صيف 1962.

حيث بلغ عدد الوحدات المسيرة ذاتيا سنة 1964 إلى 413 مؤسسة صغيرة ثم تدخل الحكومة الجزائرية بمراسيم مارس و أكتوبر 1963 [3] بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية

[1] -ahmed henni, economic de l'Algérie indépendante .
[2] -ENAG algérie,1991,p26.27.
[3] -مذكرة الفلاحة : الدعم والنمو الاق ، رسالة دكتوراه ، مولاي هواري ، جامعة تلمسان ، ص 104.

استغلالها وتحقيق ذلك حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار مسيرة ذاتيا.

لم تنجح هذه المسيرة التصحيحية التي تعتبر الأولى بعد الاستقلال وذلك نظرا لنقص الخبرة والإطارات واليد العاملة المؤهلة ونقص الموارد المالية حيث بدأ التقليل من لجان التسيير الذاتي خاصة بعد تولي السلطة الجديدة للحكم في 19 جوان 1965.

المطلب الثاني : مرحلة بناء المؤسسات والتأميمات.

عرفت هذه المرحلة بمرحلة الشركات الوطنية والتأميمات بدأت اللجان التسيرية تزول في الصناعة وحلت محلها دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل شركات الكهرباء والغاز ، ديوان التجارة المكلف باستيراد المواد الغذائية.

الشركة الوطنية للنفط والغاز sonatrach سنة 1965 ، الشركة الوطنية للحديد والصلب (sns) ، الشركة الوطنية ، الشركة الوطنية للتأميم (SAA) وشركة (S.O.M.E.A) في الصناعات الميكانيكية والطائرات .[1]

وتزامن مع ذلك مرحلة التأميمات بعد تأميم الأراضي سنة 1963 ، تم تأميمات القطاع ، البنوك والمناجم سنة 1966 وقطاع المؤسسات سنة 1966 إلى غاية 1970 وقطاع المحروقات الذي جاء بعد ذلك في 24 فبراير 1971.

[1] -مرجع سبق ذكره ، ص68.

إضافة إلى إنشاء الهياكل المالية حيث تم إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12 والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10 وتأميم البنوك في 1966 وإنشاء البنك الوطني الجزائري BNA في 1966/08/13.[1]

استنتاج :

كان الهدف من هذه المسيرة التصحيحية حسب الميثاق الوطني هو تثبيت الاستقلال الوطني وبناء الإنسان الجزائري وتميزت هذه المرحلة بقلة وضعف الاستثمارات.

ونظرا لبعض التحديات التي كانت تواجه السلطة آنذاك كقلة الإطارات والخبرة وتلبية الحاجيات الاجتماعية ونقص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاطات وتداخل الصلاحيات وتقاسمها بين مختلف التنظيمات المتواجدة آنذاك وطلق أسس الاستقرار السياسي مما أدى في التفكير نحو نمط جديد للتسيير.

[1] -مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني : مرحلة التسيير الاشتراكي 1967-1987

بعد أن أقامت الدولة أدواتها من خلال إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بتأميم كل الميادين الصناعية المالية المناجم البترولية (24 فبراير 1971) وملكية الدولة لوسائل الإنتاج و الأراضي إضافة إلى احتكار الدولة للحياة الاقتصادية مما التجارة الخارجية ومركزية القرار معتمدة على التخطيط الموجه.

انتهجت الجزائر إستراتيجية للتنمية الاقتصادية معتمدة على سياسة الصناعات المصنعة مطبقة نموذج G.Destanne de Bernisالتي تعتمد على الصناعات الثقيلة بكل قطاعاتها كالحديد ، الميكانيك ، الكهرباء ، المناجم الإلكترونيك ، مواد البناء ، الطاقة.

وتجد هذه النظرية جذورها في تفكير F.PERROUX في نظريته les POLES DEVELOPEMENT أقطاب التنمية الذي ينص على أن نمو مواد التجهيزات سيدفع بوتيرة باقي الاقتصاد[1] والتكامل مع باقي القطاعات .

وطبق ذلك عن طريق بداية المخططات الإصلاحية التنموية والجدول التالي أسفله يوضع مدى الأولوية التي منحت للصناعة مقابل تهميش القطاع الفلاحي وتقويم دور القطاع الخاص.

[1] -تحليل سوق العمل في الجزائر ، شهادة ماستر ، جامعة تلمسان ، ص6.

الجدول رقم 01:أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (1967-1989) الوحدة : مليار دج.

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 67-69	المخطط الرباعي الأول 70-73	المخطط الرباعي الثاني 74-77	الفترة الوسيطة 78-79	المخطط الخماسي الأول 80-84	المخطط الخماسي الثاني 85-89	المجموع
المبلغ الإجمالي	11	27.7	140	161.3	400.6	550	1290.6
الذي يضم الصناعة والمحروقات	53.5%	57.3%	60.7%	62.2%	32.2%	31.6%	
الفلاحة الري	%20.5	11.9%	7.3%	7.2%	9.9%	14.4%	
قطاعات أخرى	%26	30.8%	32%	30.6%	57.3%	54%	

Source : Ministère de la planification-Algérie-rapports annuels.

1-المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

سمي بمرحلة ما قبل التخطيط ومن الأهداف الواضحة لهذا المخطط هو تهيئة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتحضير الوسائل المادية و البشرية لانجاز المخططات المقبلة وبناء قواعد وأسس البنية التحتية خاصة الإدارية منها والهياكل القاعدية للصناعات

والمحروقات للتحضير للبدء في مشاريع بعض منها يعود إلى مشروع قسنطينة وأخرى جديدة.[1]

وتم تحقيقه بصورة حسنة بمعدل 80% فأنشأت العديد من الوحدات الصناعية في هذه الفترة كمركبات الآلات الزراعية بسيدي بلعباس ، الصناعة الثقيلة بأرزيو وعنابة ، مركبات المحركات والجرارات بقسنطينة.

2-المخطط الرباعي الأول 1970-1973

يعتبر هذا المخطط أول خطة اقتصادية شاملة جزائرية وبداية فعلية للتخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام باعتبار المؤسسة العمومية أهم الأعوان الاقتصاديين فهي مكلفة بتنفيذ توصيات المخطط وتحقيق أهدافه وذلك بعد توفير الموارد المالية عن طريق تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971.

فضبط المشاريع الاستثمارية يتم عن طريق الجماعات المحلية ، الشركات العمومية والوزارات الوصية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط إما وزارة المالية فتحدد معدل الاستثمار.

أما البنك المركزي فكان مجرد محاسب للخزينة العمومي، خصص له غلاف مالي قدره 27.75 مليار دج استحوذت فيه الصناعة على حصة الأسد من خلال سياسة الصناعات المصنعة.

[1] -مرجع سبق ذكره ، ص69.

كما اهتمت الدولة ببرنامج مياه الري ونقل الغاز والكهرباء وبرنامج النقل البري و البحري والجوي.

كانت أهم أهدافه تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج الداخلي الخام.

خلق علاقات إنتاج جديدة عن طريق تقوية القطاع العام وفرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية.

تحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الأساسية وانخفاض نسبة البطالة وارتفاع نسبة التعلم.

أما بالنسبة للفلاحة.

نظرا للوضعية المزرية التي ألت إليها الفلاحة والوصفية الاجتماعية المزرية للمواطن صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/11/07 وطبق في جوان 1972 ونص على ما يلي :

– الأرض لمن يخدمها بهدف نزع التباين في توزيع الملكية ودمج الفلاحين في التنمية والرفع من دخولهم وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين بحق الاستغلال طويل الأجل.

بلغت الأراضي الزراعية مليون هكتار أقيمت عليها 7000 تعاونية تقريبا مزودة بالضرورات الأساسية للحياة.[1]

[1] -مرجع سبق ذكره ، ص109.

3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

كان مجرد استكمال للمخطط السابق وتنفيذ ما بقي من استثماراتية.

بقي التصنيع من أهم عوامل التنمية الاقتصادية فاستحوذت الصناعة والطاقة على 61% من مج الاستثمارات مع زيادة ملحوظة في مبلغ الاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث تكثف إنتاج النفط من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، كما تطورت الاستثمارات العمومية في قطاعات أخرى حيث ارتفع معدل الاستثمار الخام 35% سنة 1970 إلى 46% من الناتج المحلي الخام سنة 1979.[1]

-كما اهتم هذا المخطط بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه، تغير مناصب الشغل ، السكن ، التعليم ، الصحة وغيرها .

4-المرحلة التكميلية 78-79:أو مرحلة المراجعة التي جاءت لتدراك التأخر الحامل في تنفيذ الاستثمارات الذي قدر بنحو 190.07 مليار دج عرفت هذه المرحلة بإعادة التقييم ووضع الميزانية.

5-المخطط الخماسي الأول والثاني (1984-198)(89-85)

جاءت هذه العشرية كبداية لتطبيق إصلاحات بصفة محتشمة نظرا لفشل المؤسسات العمومية في تحقيق أهدافها في التنمية.

[1] -ص 158-159 من اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستر ـ لزرنوح ياسمينة ، ج –تلمسان.

قصد التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية تم إصدار المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 1980/10/14 الخاص بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية وطبق سنة 1981 تم على إثره تجزئة قرابة 100 مؤسسة بنظام ¾ إلى 500 مؤسسة جديدة بهدف إدخال المرونة وتقسيم المهام كالإنتاج ، التوزيع ، التعليب ، النقل مع لا مركزية القرار في الأنشطة والمسؤوليات.

وإعادة الهيكلة المالية سنة 1983 تماشيا مع النظام المالي الجديد.

تم التخلي عن مفاهيم العهد القديم والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء الضوء الأخضر للقطاع الخاص عن طريق قواعد الاستثمار للقطاع الخاص 11/82 حيث تم سنة 1984 بالتصريح للاستثمار لحوالي 1000 مؤسسة[1] .

إضافة إلى القانون الصادر بتاريخ 1983/08/13 الخاص بإعادة الهيكلة العقارية للأراضي الفلاحية تم على إثرها إنشاء وحدات فلاحية سميت المزارع الاشتراكية الفلاحية وسمي بقانون استصلاح الأراضي إلا أن نهاية 1985–1986 كانت نقطة انعراج في الاقتصاد الوطني أظهرت مدى هشاشته حيث انهارت أسعار البترول مما أدى إلى أزمة نفط معاكسة أعطت إشارة الركود والاحتلال في الاقتصاد الوطني وأظهرت عيوب التخطيط المركزي فكانت هذه المرحلة هي مرحلة الأزمات.

[1] -التقرير العام للتخطيط الخماسي الأول 80-84 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ،ص 1-2-3-4-5.

ممّا أدى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بدأت بفصل الخزينة العمومية عن البنك المركزي سنة 1986 بهدف الاهتمام بالسياسة النقدية والملية والتحكم في آلياتهما وإعطاء البنك دو التوفير السيولة لتمويل المشاريع دون قيود.[1]

تم إصدار القانون رقم 87/19 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي قسمت من خلاله حوالي 950 مزرعة فلاحية كبيرة إلى تعاونيات ومزارع فردية محاولة منهم لاستدراك الإهمال الذي عان منه القطاع الفلاحي في المخططات السابقة.

كما تم إصدار سنة 1988 قوانين استقلالية المؤسسات من الناحية القانونية والتشغيلية مع بقاء الملكية للدولة وأصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية والمردودية وظهور تحولت المؤسسات العمومية إلى مؤسسة عمومية اقتصادية.

وهذه بعض الجداول تبين الحالة العامة للمؤشرات الاقتصاد الكلي وحالة تطور الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة.

[1] -التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (89-85) ،ص (8□7□6□5).

الجدول رقم :02 المؤشرات العامة للاقتصاد في فترة (87-67)

البيان	1967	1987
الاستهلاك النهائي (مليار دج) العائلات	(9.1)12.5	(154.8)212.8
الناتج الإجمالي الداخلي خارج المحروقات (مليار دج)	13.3	188.3
مداخيل العائلات (مليار دج)	9.84	179
تقديرات السكان الجزائريون (مليون نسمة)	13.08	23.02
التشغيل للعمال الفعليون بالآلاف	1748	4137
المؤشر العام لأسعار الاستهلاك	/	373.2
معدّل البطالة	/	%21.7

Source : Ministère de la planification-Algérie-rapports annuels.

أما على المستوى الخارجي فالاسترشاد المستمر للمواد الغذائية وتمويل التنمية المستمر من الجباية البترولية أدى إلى اختلالات كبيرة في المالية الخارجية كماهو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم:03 مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي لفترة (87-67)

البيان	1967	1987
التراكم (مليار دج) منها:	3.2	93.9
-الأموال الثابتة	2.7	92.9
-تغير المخزونات	0.5	1.0
واردات المنتجات الغذائية (مليار دج)	0.8	9.3
صادرات المحروقات (مليار دج)	2.6	40.7
الديون الخارجية (مليون دولار أمريكي)	0	24748.0
خدمة الدين الخارجي / مج الصادرات السلع والخدمات	0	%57.1

Source : annuaires statistiques ONS Algérie + annuaires statistiques BIRD.

إثر أزمة 1986 انخفض سعر البرميل من 30 دولار أمريكي في سنة 1985 إلى 14.4 دولار سنة 1986 وكذا انخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة التجارة الخارجية) ونتيجة لركود الجهاز الانتاجي والاستماد الكامل على الريع ارتفعت نسبة البطالة وارتفاع الديون حيث أصبحت خدمة الديون تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات .

إضافة إلى تدهور قيمة الناتج الاجمالي الخامي الداخلي حتى وصلت إلى 0.2 سنة 1989.

وكذا الارتفاع الكبير للأجور دون أن يقابله ارتفاع في الانتاجية .

استنتاج:

من أسباب ضعف القطاع الصناعي هو الاختلالات الحادة التي عرفها خلال العقود الماضية لاسيما فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم انتاجها في فترة الستينان إلى نهاية السبعينات والمرتكزة على الصناعات الثقيلة على حساب النشاطات الخفيفة وصناعات أخرى وتهميش القطاع الخاص عن طريق احتكار الدولة للحياة الاقتصادية إن تبني التسيير المركزي أدى إلى ظهور التبذير للموارد والبيروقراطية إضافة إلى التطور العام في حجم الاستهلاك نتيجة تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الدخول مقارنة بضعف حجم الانتاج.

ف 60%إلى 70% من حجم الاستثمارات لم تحقق (RAR) فلم يكن لدى الجزائري قدرات استعاب لما تنتجه هذه للصناعات المصنعة.

كانت هذه الصناعات في مرحلة التقهقر يمكن العودة إلى نظرية VERNANE66 دورة حياة المنتوج.

وهذه المرحلة عرفت عالميا بانخفاض سوق السلع والخدمات وبداية رواج الاسواق المالية وتحركات رؤوس الأموال تم التراجع عن الاستثمارات المنتجة التي ميزت فترة الثمانيات باعادة الهيكلة العضوية والمالية وهذا يعني فشل موجة الاصلاحات الذاتية حتى سميت مرحلة الثمانيات بمرحلة العقد الضائع.

حتى انتهى الأمر بالأزمة المالية سنة 1986 تطور إلى أزمة اقتصادية ، إجتماعية في انتفاضة 1988 نتيجة سوء الحالة الاجتماعية تزامنت مع الأزمة السياسية والأمنية التي أدت إلى شلل الاقتصاد الوطني حيث اتسم بالفوض وعدم وضوح الرؤية مما أدى بالدولة اللجوء إلى المؤسسات المالية راضخة إلى شروطها بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: التوجه نحو إقتصاد السوق والانفتاح

المطلب الأول : المرحلة الانتقالية 1989-1999

إن فشل الموجة الثانية من الإصلاحات إضافة إلى أحداث 1988 وسوء الحالة الاجتماعية إضافة إلى الحالة الاقتصادية المشلولة أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية العالمية كحل حتمي ووحيد (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

1-تم اللجوء سنة 1989 لصندوق النقد الدوليس وابرام اتفاقية ستاندي باي 1 بمبلغ 360 مليون دولار بهدف تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستوى الكلي مقابل جملة من الشروط التي فرضها هذا الأخير للإنخراط في اقتصاد السوق من أهمها:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.

- ضبط الإنفاق الحكومي.

-إمتصاص السيولة الزائدة.

-الخوصصة ، تحرير الأسعار ، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي تحسين النظام الضريبي .

-سياسة مالية فعالة عن طريق الحد من عجز الميزانية العامة للدولة ، رفع الحواجز الجمركية.

سياسة نقدية فعالة عن طريق رفع أسعار الفائدة والتحكم في إصدار النقود وترشيده عن طريق البنك المركزي.[1]

فقامت الجزائر بإصدار عدة مراسيم من أجل ذلك كقانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخاص بقانون النقد والقرض ، يسمح على إثره للمقيمين بالجزائر بتحويل الأموال للخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج (السلع والخدمات) والعكس أيضا.

القانون 12/89 المتعلق بوضع تأطير جديد للأسعار المنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 ومرسوم 1988/09 لإعادة تنظيم التجارة الخارجية.

قانون المالية التكميلي 1990 لإعادة تنظيم التجارة الخارجية.[2]

ورغم إعادة الديون إلا أن الأزمة السياسية 1991 أدى إلى تفاقم المشاكل مما أدى إلى:

2-عقد اتفاقية ستاند باي 2 سنة 1991 بقيمة 400 مليون دولار.

قامت الجزائر بإصدار نصين أساسين هما.

*المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات وعدم التمييز بين الاستثمار الخاص والعام.

[1] -ص 112-دور الدولة في الاقتصاد (رسالة ماجستر) ، 2011-2010، عابد عبد الكريم غريسي، ج تلمسان.
[2] -مرجع سبق ذكره ، ص114.

*المرسوم التشريعي رقم 08/93المتعلق بمراجعة القانون التجاري ، توزيع الأشكال القانونية للشركات وإدخال أدوات جديدة في التجارة ، التوريف(factiring) والتمويل التجاري leasing.

إضافة إلى سنوات الجمر بداية من التسعينات وما ألحقه من أضرار بالاقتصاد الجزائري وكذا موقف وهيبة الجزائر عالميا التي كادت أن تنهار على بقاء الاختلالات المالية الخارجية والداخلية خاصة الخارجية كعجز الميزانية ، التضخم والإعسار المالي حيث تم تغطية نفقات التسيير بـ 93% من الإيرادات الإجمالية وأما النفقات التجهيز نسبة ممولة من عجز الميزانية من جهة أخرى فبلغ معدل التضخم اكبر من 30%، أما الاستثمارات أصبحت ممولة 100% عن طريق القرض.

ولمواجهة هذا التدهور في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية تم اللجوء مجددا سنة 1994 إلى صندوق النقد الدولي.

تم التركز فيه على النمو والاهتمام بالفلاحة وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي خاصة في مجال السكن مقابل تدهور أخر في أسعار البترول من 20 دولار 19993 إلى 14.19 دولار ، ومع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي بدأت الصفو لا تكثر على الجزائر من الناحية المالية.

الجدول رقم:04 مختلف الضغوطات التي مورست على الجزائر في هذه المرحلة[1]

الضغوطات المالية	الضغوطات الخارجية
▪ العجز الإجمالي للمالية العمومية ▪ نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % ▪ ارتفاع معدل التضخم إلى 30% سنة 1993 ▪ ركود النمو الاقتصادي وانخفاض معدله	▪ خدمة الديون سنة 1993 وصلت إلى 86% مما أدى بالجزائر إلى إعادة جدولتها. ▪ انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ 6.4% بسبب الفقر والبطالة.

4-ولذلك قامت الجزائر بإبرام برنامج الاستقرار الاقتصادي (1995-1994) تم تحقيق بعض الخطوات إثر هذا التصحيح الهيكلي هي :

- حل وتطهير المؤسسات العمومية (الخصخصة)

-الاهتمام بالجهاز المصرفي وإعطاء البنك المركزي دور القيادة على الجهاز المصرفي وبالتالي ضمان تحقيق سياسة نقدية واستقرار العملة.

- إعتماد بنوك ومؤسسات مالية جديدة أجنبية ومحلية.

-إنشاء بورصة القيم المنقولة لتشجيع مسار الخوصصة والادخار.

[1] -جدول من إعداد الطالبة من خلال: عبد الله بلوناس : برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، 29-30 أكتوبر 2001.

– تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى 50% إلى 45%.

– إنشاء صندوق تأمين البطالة ونظام التقاعد المسبق وإصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وغيره.[1]

5–إضافة إلى البرنامج التعديل الهيكلي (95–ماي1998):

يهدف إلى تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية وضمان حماية الفئات المتضررة ورفع النمو الاقتصادي.

–اتخذت عدة إجراءات جديدة لمواصلة الإصلاحات.

–الأمر رقم(22/95) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج لفتح رأسمال الاجتماعي.

–العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات.

–تم بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير CACEX وصندوق دعم وترفية الصادرات.

–طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.

[1] -ص118، من مصدر سبق ذكره.

تم إصدار قانون 22/95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية بفضل هذه الموجات من الإصلاحات وعملية إعادة الجدولة انتقلت خدمة الديون بالنسبة للصادرات من 48.6% سنة 1994إلى 39.5% سنة 1999.

وانخفض مخزون المديونة إلى 28.3 مليار دولار سنة 1999 كما أن متوسط مدة استحقاق الدين انخفض من 03 سنوات إلى 07 سنوات.

أما يتعلق بالنمو الاقتصادي فكان عموما (0.5%) لشيء (1993-1980) بلغ انخفاضه 2.2%(1993-1988).

وأصبح موجبا منذ 1995 بمتوسط 3.4% في 04 سنوات حتى 1999.

لم تعتمد تحقيق مؤشرات ايجابية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني واسترجاع التوازن المالية الداخلية والخارجية فقط على برنامج التعديل الهيكلي بل كان راجع لتحسين أسعار النفط وتحسن قيمة الدولار الأمريكي.

فلم يحقق الاقتصاد الوطني الأنعام الذي كان من المنتظر تحقيقه جراء الإصلاحات بل كان تحسنا صوريا لأنه مازال مرتبطا بسعر المحروقات في الأسواق العالمية.

فتحسن الوضعية المالية للجزائر كان مرده الحقيقة هو ارتفاع أسعار النفط سنتي 2000-2011.

ورغم هذا التحسن على المستوى الكلي إلا أنه في المقابل كانت التكلفة الاجتماعية باهضة كارتفاع نسبة البطالة من 28% 1997 إلى 30% سنة 1999 نظرا لانخفاض الاستثمارات وتسريح العمال الجماعي وبالتالي تفشي ظاهرة الفقر نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة نظرا لانخفاض القدرة الشرائية جراء تحرير الأسعار وتفشي الأمراض حاولت السلطات الجزائرية إدراك هذه الآثار عن طريق سياسة تشغيل احترازية ، كانت الجزائر أمام تحديات عظيمة تواجهها من أهمها جلب الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ الاستثماري اللازم التكنولوجيا ونظام مصرفي متطور وتحسن الوضعية الاجتماعية هذا ما سنحاول دراسته لاحقا.

المطلب الثاني :مرحلة الدعم والانعاش الاقتصادي من (2000 إلى وقتنا الحالي)

ساهم ارتفاع أسعار النفط في تحقيق الاقتصاد الجزائري لمؤشرات كلية ايجابية إضافة إلى الإصلاحات التي شملت القطاع الاقتصادي للانتقال من الاقتصاد المواجه إلى اقتصاد السوق حيث انتقل رصيد الموازنة إلى فائض قدره 4000مليار دج سنة 1999 وسجل ميزان المدفوعات فائض قدره 7.57 مليار دج في نفس السنة إذن مع انتعاش أسعار البترول والبحبوحة المالية بدأت على اثره الجزائر مع بداية 2001 جملة من البرامج التنموية الضخمة البديلة بهدف انعاش النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

وإضافة إلى تحسين الهياكل القاعدية وتبعية الاستثمار و التهيئ للاندماج الاقتصاد الوطني مع باقي العالم.

تجسدت هذه المشاريع في أربع برامج تنموية لانجاز مشاريع عمومية ضخمة انتهجت فيها سياسة مالية كينزية توسيعية تهدف إلى رفع الطلب العام عن طريق رفع الاتفاق الحكومي حيث خصت لها مبالغ مالية كبيرة لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال في ظل البحبوحة المالية وهي على الشكل التالي:

1-برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2001)

خصص له خلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد الاهتمام بالنمو الاقتصادي ، إقامة مشاريع لدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية.

-تقوية الخدمات العمومية ، الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية.

-اجراءات خاصة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية.

وإضافة إلى تركيز هذا البرنامج على قطاع التنمية المحلية والبشرية.

-إعطاء أولوية أكبر لقطاع الفلاحة الذي كرس اهتمام الدولة الواضع بقطاع الفلاحة عن طريق تخصيص برنامج خاص سمي بالبرنامج الوطني التنمية الفلاحية الذي بدأ سنة 2000 .

الجدول رقم 05: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاق حس كل باب (2001-2004)

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6

المصدر: نبيل بوفليج-دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2000-2010) ،ص61.

كانت له 03 أهداف أساسية:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة

- توفير مناصب شغل والحد من نسب البطالة العالية.

- إحداث التوازن الجهوي وإساءة الإنعاش الاقتصادي بزيادة الإنفاق الحكومي.

2-البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي (2005-2009)

خصص له غلاف مالي قدره 4202.2 مليار دج قصد مواصلة دعم النمو الاقتصادي واستكمال المشاريع الكبرى التي تم إقرارها سابقا.

قسم لثلاث قطاعات كالتالي:

- تحسين مستوى المعيشة للسكان : كالسكنات ، الجامعات ، التكوين المهني والتعليم ، الصحة وتزويدهم بالمياه والكهرباء ، تطوير الإذاعة والتلفزيون ، برامج البلدية للتنمية وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا.

-برامج تطوير المنشآت الأساسية : كقطاع النقل والأشغال العمومية.

- تطوير الخدمة العمومية وتحديتها : العدالة ، الداخلية ، المالية ، التجارة ، البريد والمواصلات وتزويد مختلف القطاعات بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.[1]

أهم أهدافه :

- مواصلة المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات العمومية.

- تحسين التنمية البشرية.

- تحسين مستوى المعيشة وإنشاء مناصب شغل.

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : بوابة الوزير الأول ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) أفريل 2005.،ص6-7.

– دعم تنمية الاقتصاد الوطني حيث ارتفعت نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير.

إضافة إلى تبين مخطط التوجيه الفلاحي من 2008–2009.

3–البرنامج الخماسي (2010–2014)

خصص له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج حيث كان أضخم البرامج التنموية منذ الاستقلال.

يعتبر مكمل لسابقيه فخصصت البرامج السابقة لتحسين البنى التحتية ، أما هذا الأخير يهدف إلى توظيف هذه المنشات التي شيدت للاستفادة منها في خلق مناصب شغل وتحسين مستوى المعيشة.

تم تقسيمه إلى ثلاث برامج فرعية كالتالي:

– تحسين ظروف معيشة السكان بقيمة 9903 مليار دج بنسبة 45.72%.

–برنامج دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 3500 مليار دج بنسبة 38.52%

من أهم أهدافه:

–تحسين ظروف المعيشة.

–تطوير المنشآت القاعدية.

-دعم التنمية الاقتصادية .

-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

-تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال[1].

4-البرنامج الخماسي 2015-2019

سميت بالخطة الخمسية للنمو أو النموذج الاقتصادي الجديد خصص له غلاف مالي قدره 262 مليار دولار في بادئ الأمر.

من أهم أهدافه تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف المعيشة السكانية وتحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 7% وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير النفايات واسترجاعها والصناعة والسياحة).

وتنمية فروع مجددة للاقتصاد الأخضر وذات قيمة مضافة عالية والنهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وخلق مناصب الشغل خاصة لفائدة الشباب والنساء وتحقيق معدل نمو أقوى وأكثر استدامه(7% في أفاق2013).

[1] -تلخيص عن بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 ، الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014) على الموقع www.nae.dz

استنتاج :

رغم أن الخطط التنموية لدعم النمو والانعاش الاقتصادي حققت نتائج ملحوظة مع مراعاة أن الجزائر كانت على حافة الدمار والنتيجة الايجابية المتمثلة في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي.

إضافة إلى تراجع نسبة البطالة من 29 % إلى 11% سنة 2016 ونسبة النجاح في قطاع السكن والمرافق العمومية.

إلا أن التطور الملحوظ في البنية التحتية كالطريق السيار شرق غرب ونسبة التغطية بالكهرباء المقدرة بـ 99% والماء والجامعات وغيرها.

فالملاحظ أن هذه الخطط التنموية كان لها انعكاسات ايجابية على الواقع الاجتماعي عكس الواقع الاقتصادي فوضع الأموال الضخمة لم يقابله انجازات على أرض الواقع كنسب النمو المقدرة بـ 3.5 إلى 4% واقعيا إضافة إلى إهمال قطاعين مهمين هما قطاع الفلاحي والسياحي وعدم القدرة على خلق قطاع بديل لحد الآن.

خاتمة الفصل الأول :

لقد كانت الانطلاقة صعبة في بناء الاقتصاد الجزائري بعد الفراغ الذي تركه المعمر مع انتشار الأمية وانعدام الخبرة والتأهيل.

كان برنامج طرابلس سنة 1962 أول النصوص التشريعية لتنظيم الحياة الاقتصادية التي أسست للتخطيط المركزي والنظام الاشتراكي ثم ميثاق الجزائر سنة 1964 وسنة 1976 انتهجت الجزائر نظام التسيير الذاتي كمسيرة تصحيحية من 65 بمثابة التجربة بالاعتماد على القطاع التقليدي مع غياب نظام مصرفي.

اتبعت بعده النظام الاشتراكي لتحقيق التنمية الذي يقوم على تحكم الدولة في الحياة الاقتصادية معتمدة على الصناعات المصنعة وتقزيم القطاع الخاص وتكريس ملكية الدولة للقطاع الفلاحي عن طريق تحديد الوضع القانوني له واحتكار التجارة الخارجية أيضا.

كان قد بدأ بناء المؤسسات وتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 أي توفير الموارد المالية اللازمة لذلك .

أما المشروعات فكان يتم مباشرة عن طريق الخزينة العمومية لم تنتج هذه السياسة نظرا لعدم وجود قدرات استيعاب لما كانت نتيجة الجزائر أنداك ناهيك عن انتشار البيروقراطية والفساد.

لم تنجع المؤسسة العمومية في عملية التنمية الموكلة لها بدأت الدولة على إثره في بداية الثمانيات جملة من الصلاحيات الذاتية محتشمة على المستوى العضوي لم تأتي بدورها بنتاتج خاصة بعد ظهور أزمة النفط المعاكسة سنة 1986 التي وصل على إثرها الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة العجز والمديونية أظهرت فشل التخطيط المركزي وهشاشة الاقتصاد الجزائري أما أي أزمة إضرت الدولة للجوء إلى المؤسسات المالية معلنة بذلك نمطا جديدا للتنمية بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي نحو باقي العالم عن طريق هيكلة عضوية ومالية والرضوخ إلى شروط من أهمها الخوصصة وتحرير الأسواق.

صدرت عدة قوانين هامة منها قانون 10/90 الخاص بالنقض والقرض الذي يعتبر حدثا بارزا في تاريخ السياسة النقدية الجزائرية ، وصدر قانون الاستثمار 08/99.

فكل هذا لم يساعد الجزائر على تخطي نتائج الأزمة المعاكسة لسنة 1986 فقد مرت الجزائر بمرحلة أزمات اجتماعية أمنية واقتصادية كانت بوادرها من عجز الموازنة ، ارتفاع التضخم ، العسر المالي شرعت الجزائر على إثره في برنامجين اقتصاديين بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (95-94) والثاني (98-95) وذلك قصد تصحيح الوضع المالي والنقدي للجزائر حققت على إثره نتائج لا بأس بما على المستوى الكلي ووقعت الجزائر على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي إثر السيرفي سياسة الانفتاح والسعي لانضمامها إلى

منظمة OMC إلا أن الكوارث الاجتماعية من تفشي الفقر وارتفاع نسب البطالة جراء غلق المؤسسات وتسريح العمال كان التحدي الأكبر للدولة آنذاك.

ساعد الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداءا من سنة 1999 ولاستقرار السياسي والأمني الذي حققته الدولة لتبنها سياسة تنموية جديدة في خلق مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

بدأت الجزائر على إثره في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة بهدف إنعاش النمو الاقتصادي واستدراك النقص المتواجد في الهياكل القاعدية وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة التنسيق والتكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وإمكانية اندماجه مع الاقتصاد العالمي إضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000المعتمد على قانون التوجيه العقاري وسياسة الامتياز مترجمة بذلك الاهتمام المتزايد للدولة بهذا القطاع الفعال في التنمية.

ويأخذ على هذه السياسات التنموية الأخيرة التي انتهجتها الدولة نمو معتبرة بمعدل فقط 5.3 إلى 4.5 % وكان هذا النمو ظاهريا راجع إلى ارتفاع الأسعار النفط ناهيك عن المشروعات التي لم تكتمل بعد وانعدامها لعنصر الفعالية والجودة.

ونظرا للأخطاء التراكمية منذ الاستقلال عجزت الدولة ورغم محاولتها المتكررة في خلق اقتصاد بديل ظهر جليا في الأزمة النفطية مؤخرا في 2014 حيث عادت الجزائر إلى

التدابير الاحترازية كرفع الوعاء الضريبي وتقليص النفقات وسياسة التقشف وقد نصل إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية مجددا ما لم تتبع الجزائر سياسة فعالة.

سنتطرق بالتفصيل لهذه الأوضاع في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

دراسات سابقة

1-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ل م د دفعة2016.

الميدان : علوم اقتصادية ،ع تجارية وعلوم التسيير الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة فرص وتديات اطلاع اقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة.

من إعداد الطالبين:

عبد الوهاب غريب وفيصل زيادي تحت إشراف الأستاذ: بطوري رمضان، السنة الجامعية 2016/2015.

جامعة العربي التبسي –تبسة–

عالج إشكالية كيف يمكن للجزائر أن تحقق إقلاعها الاقتصاد في ظل التحديات المفروضة والفرض المتاحة فيظل الصدمة البترولية الراهنة. بهدف إبراز الفرص والتحديات المتوفرة في الاقتصاد الجزائر تصد النهوض بالتنمية الاقتصاد عن طريق بدائل استراتجية خارج قطاع المحروقات .

انتهج المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل المعطيات والأرقام.

قسم البحث إلى 3 فصول : الفصل الأول : خصص لطبيعة الاقتصاد الجزائري في ظلّ الموارد المتاحة.

أما الفصل الثاني : القطاعات الإستراتيجية البديلة لقطاع المحروقات .

أما الفصل الثالث : خصص لإشكالية تمويل القطاعات الناشئة في الجزائر.

وانتهى إلى استخلاص أنه في ظل التطورات الاقتصاد والمالية الإقليمية والدولية وخاصة الصدمة البترولية الراهنة و أن الاقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي مرتبط بقطاع المحروقات ورغم المحاولات الجزائرية للنهوض بالاقتصاد إلا أنه كلما بادت بالفشل لم يستطيع الخروج من بوثقة التبعية الاقتصادية ولم ينجح في تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة خارج قطاع المحروقات إلى حدّ هذه اللحظة.

وإن القطاع الزراعي والسياحي و الصناعي هي أهم بدائل الثروة النفطية بالنسبة للجزائر بحكم توفر الجزائر على موارد ومقومات بشرية وطبيعية في هذه القطاعات المهم حسن استغلالها حسب معظم الدراسات الاستشرافية كما يمكن الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات كقاعدة لبناء صندوق سيادي جزائري يكون آلية فعالة ومستدامة لتمويل القطاعات الواعدة في الجزائر، وكذا استعاب الكتلة النقدية الموظفة خارج الاقتصاد الرسمي في الجزائر.

2-رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة لسنة 2006-2007.

من إعداد الطالب : ناجي بن حسين ، تحت إشراف : أ.د عبد العزيز شرابي .

طرح الباحث إشكالية : هل يشجع مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي؟.

تهدف هذه الدراسة بتشخيص دقيق للوضعية الاقتصادية للجزائر ، أهم نقاط القوة في الاقتصاد الجزائري وتعزيزها لنقاط الضعف وكيفية الحدّ منه.

اعتمد الباحث التوفيق بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن : الأول لرصد الواقع الحالي لمناخ الاستثمار في الجزائر ومعوقاته ، أما المنهج الثاني لمعرفة مكانة الجزائر الفعلية مقارنة ببعض الدول المجاورة في مجال تشجيع الاستثمار و الاستفادة من النجاحات المحققة وأهمية الاستثمار خارج نطاق المحروقات.

والتطرق لعوائق الاستثمار من جهة لعوامل اقتصادية كمية كسعر الفائدة ، التضخم ، أسعار النفط .....وعوامل مؤسساتية كالبيروقراطية ، الفساد وغياب الشفافية.

بدأت حدود الدراسة على الاقتصاد الجزائري من مرحلة إقتصاد السوق وصل الطالب في الأخير إلى استنتاج أ تحسين مناخ الاستثمار يعد قضية حتمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري قصد إخراجه من تبعية لقطاع المحروقات وتتبع أنشطته الإنتاجية ، وإن إشكالية الإطار

التشريعي الخاص بالاستثمار في الجزائر التي تم تطبيق بكيفية صحيحة إضافة الغياب إدارة تريهة إضافة إلى البيروقراطية وجهاز المصرفي المتأخر وعليه على الجزائر تدارك كل هذه النقائص إضافة إلى وضع إستراتيجية شاملة وما أطلق عليه بالإصلاح الاقتصادي بشكل عام إضافة إلى ضرورة تنويع الاستثمار الأجنبي المتمركز حاليا فقط في قطاع المحروقات.

إضافة إلى ضرورة تقوية المؤسسات الجزائري الرسمية وغير الرسمية التي توصل البحث إلى ضعفها وهشاشتها.

إضافة إلى ضرورة مواصلة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الإطار التشريعي والقانوني والمؤسساتي والهيكلي الجزائري.

وتطوير نظام المعلومات والتكنولوجيا الحديثة ، وضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات وبين المحيط الاقتصادي وتحديث البنوك إلى غيره بامتياز تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات يعتبر من أهم البدائل.

3-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد وتسيير عمومي ، جامعة تلمسان ، لسنة 2015-2016.

تحت عنوان : الفلاحة ، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر من تقديم الباحث : نولاي علي هواري، تحت إشراف : د. مختاري فيصل.

تطرق الباحث إلى دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري وأهم المراحل التي مرّ بها منذ الاستقلال في وقتنا الراهن باعتبار الجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة باعتبار القطاع الفلاحي من أهم البدائل لقطاع المحروقات أو ما سمي بالاقتصاد الأخطر.

من خلال طرح إشكالية ماهو أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1970 حتى 2014.وتعرض في الفصل السادس والأخير من خلال نموذجين قياسين ، الأول لتقدير النمو الاقتصادي في الجزائر ، والثاني : لتقدير النمو الفلاحي.

توصل على نتائج هامة هو أن تدعيم الدولة الجزائرية للقطاع الفلاحي يزيد من نفقاتها والعكس صحيح في المدى الطويل ، وذلك راجع إلى اعتماد الدول النامية ومنها الجزائر على القطاع الصناعي، و وعليه يجب على الجزائر بوضع سياسات فلاحية ترفع المردود وإنتاجية عوامل الإنتاج وتحضير البحث والابتكار وإدخال التكنولوجيا في الفلاحة وتخصيص دعم أكبر للبحوث الزراعية مما سيجعل القطاع الفلاحي قادرا على المساهمة في النمو الاقتصادي خاصة في المرحلة الراهنة من الأزمة وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

4-مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان لسنة 2010-2011.

من إعداد الطالب : عابد عبد الكريم ، غريسي ، تحت إشراف : أ.د باركة محمد الزين.

تحت عنوان : دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية ، تاريخية-دراسة حالة الجزائر).

طرح الباحث إشكالية : ما دور الدولة في الاقتصاد ؟ وما دور الدولة في الاقتصاد ؟ وما مدى مساهمتها في تطوره ، ودراسة حالة الجزائر من خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمة الدولة في ذلك، مستخدما المنهج الاستقرائي التحليلي ، إضافة إلى المنهج التاريخي الوصفي لدراسة تاريخ تدخل الدولة في الاقتصاد ومراحل تطوره، وما يهمّنا في هذه المذكرة هو الفصل الثالث الذي انصب اهتمامه على الاقتصاد الجزائري وخصائصه من خلال التطرق غلى مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر في محاولة تحقيق التنمية من خلال تحول الدولة من السياسة الموجهة إلى إقتصاد السوق والانفتاح، وتمّ الوصول إلى نتيجة أن الإقتصاد الجزائري مرّ بثلاث مراحل هامة اختلفت كل مرحلة عن أخرى ، لكن لم يستفد من أخطاء كل مرحلة فمنذ الاستقلال والسياسيون يدعون إلى تنويع الاقتصاد الوطني وإبعاده عن التبعية لقطاع المحروقات ووصل الطالب وهو على مشارف سنة 2011 ولم يتغير شيء فمازالت الدولة تسيطر على النشاط الاقتصادي فصادرات القطاع الخاص لا تتعدى حدود 2% من إجمالي الصادرات وفتح الطالب التنافس حول مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتركه مفتوحا لطلاب غيره.

5-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاد تخصص نقود ، بنوك ومالية.

من إعداد الطالبة : دربال أمينة ، تحت إشراف : أ.د بن بوزيان محمد ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان للسنة الجامعية 2013-2014.

تحت عنوان : محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية- باستعمال النماذج القياسية.

دراسة حالة: مؤشر سوق دبي المالي.

وانسجاما مع المتطلبات الجديدة بكثرة الأزمات المالية جاءت الحاجة الملحة لنمذجة تقلبات عوائد مؤشرات أسواق المالية والتنبؤ بها ومن تم إتخاذ قرار الاستثمار السليم.

أخذت الطالبة سوق دبي المالي باعتباره نموذج للأسواق العربية والإقليمية واعتمدت على قاعدة بيانات باستثناء أيام العطل خلال الفترة (2006/02/22 إلى 2014/01/30) أي باستخدام 2023 مشاهدة استخدمت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الفصل الأول الذي خصص للأدبيات النظرية والتطبيقية وتعاريف للأسواق المالية ومفاهيم نظرية حول التنبؤ.

كما اعتمدت على منهج دراسة الحالة من خلال اختيار سوق دبي كعينة لتطبيق النماذج القياسية نموذج بوكس جينكيس نموذج الانحدار الذاتي ونموذج الشبكات العصبية الاصطناعية والاعتماد على المنهج الإحصائي وذلك حسب ما تتطلبه النماذج القياسية المستخدمة.

توصلت الطالبة الباحثة إلى بعض النتائج من أهمها:

إن عوائد مؤشر سوق دبي المالي أعطت مستويات ايجابية فالسوق يأخذ الاتجاه الصاعد خلال فترة الدراسة ونتائج الدراسة تبدو متوافقة مع ما تحقق من نجاحات اقتصادية ومالية على أرض الواقع المتمثلة فيما يلي : حيث انتقل هذا الأخير من سوق شبه ناشئ إلى سوق ناشئ وحقق إرباحا بنسبة 100% في ذلك العام.

ونجاح دولة الإمارات بالفوز باستضافة معرض اكسبو 2020.

بالإضافة إلى تحقيق هذا الأخير المرتبة الثانية بين الأسواق المالية العالمية الأفضل أداء لعام 2013 بمعدل نموّ قدره 107.7%.

ومن تمّ التأكد من ضرورة التنبؤ خاصة إذا كان بطرق علمية لتفادي الأزمات وتعد المخاطر التي يمكن حدوثها و ضرورة تسيبها.

5-رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان : التنبؤ باحتياجات القطاع العائلي من الطاقة الكهربائية بالجزائر للفترة 2013-2017.

من إعداد الطالبة: بوهنة كلثوم ، تحت إشراف : د. بلمقدم مصطفى بجامعة تلمسان كلية العلوم الإقتصاد شعبة علوم اقتصادية للسنة الجامعية 2013-2014.

باعتبار الكهرباء أهم مصادر الطاقة البشرية وتحقيق التكامل الاقتصادي أي الاستهلاك العائلي والصناعي وباعتباره طاقة غير متجددة ويلزم توفيرها .

قامت الباحثة بطرح إشكالية تقدير الطلب العائلي على الكهرباء ومحاولة التنبؤ به للفترة (2013-2017)اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج التاريخي لتعقب الظاهرة تاريخيا وتطور استهلاك العائلات من الكهرباء.

والمنهج الوصفي التحليلي لوصف الحقائق الراهنة لطبيعة الظاهرة وتحليل العوامل المؤثرة فيها.

والمنهج الاقتصادي القياسي التطبيقي الذي يعتمد على تحليل الانحدار وقياس العلاقة بين الطلب على الكهرباء ومختلف المتغيرات المستقلة الأخرى.

أما الإطار الزماني والمكاني فغطى البحث كافة مناطق الجزائر المستهلة للكهرباء والزمان أحدّ الفترة الزمنية 1970 إلى 2012 للوصول لنتائج يمكن تقسيمها ومن ثم التنبؤ بمستقبل الطلب على الكهرباء في فترة 2013 -2017.

قسمت الباحثة إلى فصلين:

الفصل الأول ، نظري التعريف بالطاقة ومصادرها ودورها في التنمية المستدامة وسبل ترشيدها واستهلاكها.

والفصل الثاني تطبيقي لمحاولة التنبؤ باستعمال برنامج Evieus6 وطريقة المربعات الصغرى لمعالجة نماذج الانحدار المتعدد وتقسيمه اقتصاديا وقياسيا خلص إلى التنبؤ بمستقبل الطلب على هذا الأخير لمدة 5 سنوات.

خلصت الباحثة في الأخير ضرورة التنمية والمحافظة على هذه الموارد سواءا عن طريق حسن استخدام الموارد المتاحة حاليا داخل البلاد أو عن طريق إضافة موارد جديدة باعتباره أكثر أنواع الطاقة تطورا وتنوع وسهولة ونظافة في الاستعمال.

ومن جهة أخرى لتوفير الكميات المطلوبة من الكهرباء في وقتها المحدد يتعين التنبؤ بالطلب عليه في وقت مبكر.

فالإقامة محطة توليد يجب التنبؤ بالطلب لتوفير العرض المناسب وبالتالي تجنيب الآثار السلبية التي قد تضر بالاقتصاد الوطني.

وصلت إلى الباحثة على عدة توصيات من أهمها ضرورة ترشيد الاستعمال عن طريق سياسات حكيمة خاصة بعد الزيادة على الطلب نتيجة لتزايد عدد السكان وتحسين مستوى المعيشة.

إضافة إلى ضرورة إيجاد البدائل من الطاقات المتجددة ، الطاقة الشمسية ، الرياح باعتبارها أيضا مصادر لإنتاج طاقة نظيفة صديقة للبيئة.

وجود معوقات أيضا أمام القطاع الخاص كعدم تمويل التمويل المتاح ومحدودية التكامل التجاري ونقص الاستثمار في البنية التحتية وجمود سوق العمل وضعف نظام التعليم ووجود نسبة التمويل المتاح لمنشآت الاعمال هي الأدنى في العالم وضعف التكامل الإقتصاد.

ومشاكل على المستوى العام خاصة بعد 2011 بوجود حالة من الهبوط الإقتصاد والصراعات الاقليمية والأفاق السياسية غير الواضحة وتقلص القدرة الشرائية وتدني مستوى المعيشة والبيئة المليئة بالتحديات في سياق الأزمة المالية الاوروبية ، وانخفاض مستوى الثقة وتفاقم مشكل البطالة وفي ظل الظروف الراهنة التي تستشرف نموا سنويا قدره 3.15 تقريبا في اجمالي الناتج الإجمالي في نهاية 2011 في بلدان التحول العربي.

مما يحد من تضييق سياسات اقتصادية توسيعية في الفترة القادمة مما قد يؤدي إلى دخول هذه الدول في حالة كساد.

فلهذا يجب التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية وتعزيز مناخ الأعمال لإنعاش الثقة الاقتصادية وتوليد النمو الاق الذي يعود بالنفع على الجميع والحد من السخط العام ثم تمهيد مسار التحول السياسي.

وضرورة التركيز على القطاع الخاص بالاعتماد على سياسات قريبة الأجل ، ضرورة الاهتمام بتصحيح الأوضاع المالية العامة وسياسة النقض والصرف وحماية الطلب الكلي.

وضرورة إقامة اقتصاد أكثر ديناميكية وتنافسية اعتمادا على الابتكار وقدرة على توصيل النمو إلى كل شرائح المجتمع بالانتقال من الاستثمار الدولة إلى الاستثمار الخاص وضرورة التنويع الإقتصاد ودعم رأس المال البشري.

6-مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأول، وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي

إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى- نحو أفاق جديدة

التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي أعده فريق من خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة هارد فينغر و دانييلا غريسالن وعضوية كل من خالد عبد القادر، خالد السعيد ، ألبرتو بيهار ، سامي ناصر ، كريستين ابراهيم زاده ، أسماء الجنايئي ، سمر مزيد ، أيكو مينيسيما، بريثا ميترا ، بريثا ميترا ، بريا شارما ، خار الاميوس ، تسانماريديس ، زين زيدان.

7-بحث نشر في مجلة كلية التجارة والاقتصاد

جامعة صنعاء ، العدد 15-16.

تحت عنوان : المستقبل والاقتصاد والدراسات المستقبلية ، من إعداد الدكتور : قاسم محمد النعيمي.

أستاذ مساعد كلية التجارة والاقتصاد.

-الدراسات المستقبلية وعلم المستقبل:

الحدّ على أن الدراسات المستقبلية تتسم بتحليل المعطيات بالاستناد إلى الواقع بانتهاج طريقة أو منهجية دقيقة وموضوعية وطرح سؤال مهم ألا وهو إلى أين وصلت الدراسات المستقبلية؟

حيث ظهرت هذه الدراسات الأكثر من نصف قرن وتطورت إلى أن أصبحت أمرا لا مناص منه خاصة في الدول المتقدمة والشركات العالمية (الشركات متعددة الجنسيات) في شتى الميادين المدنية والعسكرية وخاصة مع تعدد طرق التحليل الكمي وتطور اقتصاد المعرفة كالتقدم الذي وصل إلى التقدم العلمي في ثورة المعلومات وتوفر المعلومات وقدرة غربلتها.

-ضرورة الدراسات المستقبلية على توفير السياسات الحكيمة والرشيدة في صنع القرار.

-تطرق إلى إهمال دول العالم الثالث لهذا المجال والاستحقاق في تقدير الأهمية الإستراتيجية المستقبلية .

-تطرق أيضا إلى تاريخ الدراسات المستقبلية وظهورها في المجال العسكري ثم تطورها في شتى الميادين والاقتصاد خاصة كحجم الموارد المتاحة وكيفية استغلالها.

والحد على عناصر الدراسة المستقبلية:

1-إطار الدراسة

2- توافر القاعدة المعلوماتية وقاعدة البيانات في مجال الدراسة.

2-المنحنى الزمني للدراسة

4-الدراسات النظرية ومنحى الدراسة.

5-الانتماء الإيديولوجي والقومي للباحث وطبيعة الدراسة.

6-التقدم العلمي والتقني وتأثيره في منحى الدراسة.

ووصل إلى خلاصة أنه يجب على الدول المتخلفة الاهتمام بهذا النوع من الدراسات في جميع الميادين لمراعية التطور العالمي.

الزراعة والتنمية في الجزائر-دراسة مستقيلة.

8-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، شعبة اقتصاد التنمية.

من إعداد الطالب : براكبة بلقاسم ، تحت إشراف أ.د شرابي عبد العزيز ، جامعة الحاج لخضر باتنة لسنة 2013-2014.

طرح من خلال هذه الدراسة إشكالية ما مدى دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دراسة مستقبلية أساسها معطيات إحصائية باستخدام نموذج رياضي تنبؤي لمستقبل الزراعة إلى سنة 2030.

بهدف تحقيق إستراتيجية تنموية وطنية انطلاقا من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض الموارد الغذائية ولمالا تصديرها مستخدم المنهج الوصفي التاريخي لذكر سيرورة الزراعة في الجزائر والمنهج الرياضي في تحليل مستقبل الزراعة ووضع نموذج رياضي مستقبلي لحجم الاستيراد مرتبط بالتوقع الحادث في النمو السكاني من خلال تقسيم البحث إلى الفصل الأول إلى الموارد الطبيعية ، والثاني إلى الموارد البشرية ، أما الفصل الثالث إلى السياسات الزراعية في الجزائر.

أما الفصل الرابع تطرقنا إلى الوضع الذي يؤول إليه الوضع السكاني والزراعي من خلال عدة سيناريوهات.

و توصل إلى نتائج من خلال الدراسة المستقبلية باستعمال النموذج الرياضي أن للجزائر إمكانية الخروج من التبعية الاقتصادية في بعض المواد الأساسية منها الحليب والبطاطا في المدى القريب إن اتبعت سياسات زراعية رشيدة.

الكلمات المفتاحية:

الزراعة–التنمية–السكان– الإنتاج الزراعي–دراسة مستقبلية ، واستنتج أن : عدم إعطاء أهمية كبيرة لقطاع الزراعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

عدم وجود مراكز البحث والدراسات للمنتجات الزراعية والمناخ الجزائري ونوعية المنتوج.

– استيراد البذور وعدم وجود مزارع متخصصة لإنتاجها.

–عدم وجود أهمية اقتصادية مستقبلية لقيمة الأراضي الزراعية في الجزائر والتوسع المفرط في الإنفاق على القطاع الفلاحي دون حساب المردود وعليه يجب إتباع سياسات رشيدة في كل هذه النقائص، بالإضافة إلى الاهتمام بالسياسات زراعية مستقبلية ، إضافة إلى الحدّ من التوسع العمراني على المناطق الزراعية وتنويع إنتاجها.

9-دراسة سابقة:

كتاب جديد للخبير الإقتصادي بشير مصيدفى "صناعة المستقبل"صدر مؤخرا عن دار الجسور ودار الخلدونية.

يندرج هذا الكاتب في إطار الاستشراف الذي يعني التخطيط الاستراتيجي المبني على التوقع والرقم ورسم الغد أو رؤية المستقبل يصنع الحاضر ، باللغة الفرنسية.

يتضمن 7 فصول تغطي الموضوعات الرئيسة لشروط النمو من منظور حالة الجزائر المتوقعة لعام 2030 بالتفكير في صناعة الغد واليقظة الاقتصادية بالتفكير بالاستشراف عن طريق التكيف مع صداقة البيئة وجودة المعلومات ونظم الاتصال وجودة التعليم بجميع أطواره.

كما يبين حاجة الجزائر والدول العربية إلى نظام الاستشراف الموجه إلى سياسات الحكومة في مجال الاقتصادية والاجتماعية وحاجة الجزائر إلى اليقظة الإستراتيجية ومن أهم أدواتها الاستشراف ، كما تعرض إلى إشكالية المعلومة الإحصائية في النسخة العربية بالجزائر.

يعرض الكتاب بالتحليل العلمي والرقمي أبرز القضايا الاستشرافية التي يجب أن تأخذ بها منظومة التخطيط الاستراتيجي العربي والجزائري ومعايير التفوق العلمي والتقني في المستقبل المبني على المعرفة وصناعة الإنسان.

ناهيك عن الاقتصاد الأخضر وتحديات البيئة المبني على مكافحة الاحتباس الحراري التي تنص عليها المفاوضات الدولية .

إضافة إلى سياسة الدول المستقبلية في إدارة أسواق الطاقة المتجددة.

وحسب المؤلف فإن مفاتيح النشوء تبدأ بإصلاح التعليم والتخطيط المبني على الذكاء ورسم المستقبل.

المنشور في 02 حزيران يوليو 2014.

منشور على موقع www.ar.dbneus.dz.com.actualite

10-دراستين سابقتين قيد الانجاز

-ولأهمية الدراسات التحليلية الاستشرافية كونها مجال جديد في البحث ، فقد وجدنا دراستين signalé sur l'internet

جامعة قسنطينة عبد الحميد مهري.

من تقديم الطالب : علوط عمر ، تحت إشراف البروفيسور : مرابط يامنة.

تحت عنوان : فرص العمل في المؤسسة الخاصة ، دراسة سوسيولوجية استشرافية بولاية غرداية ينص ملخصها على أن المؤسسة الاقتصادية الخاصة أصبحت تلعب دورا كبيرا في توفير فرص العمل ولكن الواقع الاجتماعي والاقتصادي شديد التعقيد والتسارع مما جعل عملية توقع وتخطيط سوق العمل أمرا صعبا.وفي هذا السياق يعمل الباحث على صياغة منهج واقعي عابر للتخصصات واعتمادا على مصفوفة التأثير المتبادل يحاول الكشف على المتغيرات المشكلة لفرص العمل في المؤسسة الاقتصادية الخاصة بولاية غرداية لمجال الدراسة لتوصل إلى تحديد أهم المتغيرات تحكما في هذه الظاهرة ثم تحديد أهم السيناريوهات المستقبلية في المنطقة.

دراسة سابقة : الثانية

المؤلف : بن نية حميد LMD دكتوراه تحليل اقتصادي .

العنوان : أثر السياسات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي ، حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017 –دراسة تحليلية واستشرافية ، المشرف : د.فكار تناقش بعد.

ملخصها على أن معظم الدول تعتمد في اقتصادها على تصدير منتج واحد (النفط، الغاز، المعادن....) فعند انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية مما يقلص إمكانية الدولة في تمويل التنمية الاقتصادية ولتجنب هذه الآثار السلبية الناجمة يجب تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي ورفع مستوى مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وإحلال الواردات السلعية والحد من البطالة ، وعلى الجزائر إتباع هذه الإستراتجية والعمل على استدامة التنويع الاقتصاد والاستفادة من الإيرادات النفطية المتراكمة وتوجيه استثمارها في الاقتصاد المحلي والدولي وتوظيف هذه الإيرادات في القطاعات التي تتمتع عوائدها بالاستمرار.

الفصل الثالث

نظرة استشرافية حول الطاقات المتجددة و القطاعات الناشئة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات

تمهيد:

في ظل التحولات السريعة والكبيرة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة الذي أدي إلى التافية العالمية.

أصبح الشغل الشاغل للدول هو تحقيق نسب نمو مستقرة ومستمرة عن طريق أساليب التنمية الشاملة باستغلال الموارد المتاحة حسن استغلال قصد تنويع اقتصادياتها.

تملك الجزائر من المؤهلات الطبيعية المتجددة وغير متجددة البشرية(الشابة) والمالية مما يجعلها طليعة الدول الواعدة إقتصاديا ما إن استغلت هذه المؤهلات استغلال رشيدا بتدافر جميع القوى.

رغم البحبوحة المالية التي مرت بها الجزائر إثر الارتفاع الهائل والمستمر لأسعار المحروقات في السنوات الأخيرة التي رافعها الإنفاق الضخم على الاستثمارات العمومية الذي اهتم بتحسين الحياة الاجتماعية وإهمال الجانب الاقتصادي من حيث قصر النظرة الإنتاجية والاستشارية بقيت الجزائر عاجزة عن دفع عجلة النمو من مشكلة الارتباط الريعي.

بقي الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة أمام الصدمات البترولية المعاكسة منذ 1986 والصدمة الراهنة التي قسمت ظهر البعير.

أصبح الأمر حتميا العمل الجاد لإيجاد بدائل أخرى لقطاع المحروقات إما عن طريق النهوض بقطاعات ناشئة منها القديمة ومنها الجديدة كالصناعة ، الزراعة ، السياحة أو البحث عن مصادر طاقة متجددة صديقة للبيئة تسد مكان المحروقات قصد حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات المستقبلية وتحسين تنافسية الشركات الوطنية بأنواعها في ظل الانفتاح الاقتصاد العالمي.

وبالتالي إيجاد موارد مالية جديدة ومتنوعة بدل اللجوء إلى السياسات الظرفية كرفع الوعاء الضريبي وسياسات التقشف أو اللجوء إلى الحل الاعتيادي ألا وهو الاقتراض من الخارج أو أحد العبرة من الدول الناشئة واستغلال الظروف العالمية من عولمة واندماج وتحركات رؤوس الأمل والعمل على تهيئة الاقتصاد الوطني بانتهاج استراتيجيات جديدة للدخول في الاقتصاد العالمي برفع تنافسية المنتوج الوطني وتطوير إق المعرفة والاهتمام بالعنصر البشري ومن تم تحرير الاق الوطني فعليا من اليود المفروضة.

ومن تم يمكن طرح الإشكالية التالية :

-ماهي فرص الجزائر في تحقيق اقلاع اقتصادي حقيقي والتخلص من التبعية للقطاع النفطي وخلق إق بديل ؟ وماهو السبيل إلى ذلك ؟

من خلال هذا الفصل سوف نستعرض أهم البدائل الاستراتيجية لقطاع المحروقات التي يمكن للجزائر أن تستمر فيها من خلال المقومات والمؤهلات التي تملكها كالقطاعات المتجددة ، القطاع الصناعي ، قطاع سياحي والزراعي.

المبحث الأول : الطاقة المتجددة كبديل لقطاع المحروقات

ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه رافعة للتنمية ويمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وفك الارتباط بقطاع المحروقات وانشاء مناصب شغل وهذه هي أهم التحديات والرهانات الملقاة على عاتق الحكومة الجزائرية في الوقت الحالي ويمكننا سرد الاقتصاد الأخضر في الجزائر بكل قطاعات كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في افاق 2030.

وتتمثل فروع الاقتصاد الأخضر كالتالي : القطاعات المتجددة والفعالية الطاقوية ، الفلاحة والصيد البحري المستدامان ، وتدير المياه والنفايات السياحة والنقل المستدام ، والصناعة والسياحة ، كما عليه الخطة الخمسية(2015-2019).

-مفهومها وأهميتها:

هي طاقات مستمدة من قوى الطبيعة مستمرة ومتجددة وليس لید الإنسان تدخل في استخراجها ومن أهمها : الطاقة الشمسية ، الرياح ، الوقود الحيوي ، المياه والطاقة النووية فهي مختلف مصادر الطاقة الدائمة المتواجدة في الطبيعة بشكل دوري وتلقائي .

إضافة إلا أنها غير ملونة وصديقة البيئة والكائنات الحية.

بإضافة إلى أهميتها الاقتصادية هي لها أهمية اجتماعية وبيئية وغيرها.

إضافة إلى أنها لا تكلف كثيرا وهي مصادر طويلة الأجل ومن أهم أنواعها كالتالي :

- الطاقة الشمسية : ثراء الجزائر بها من خلال مساحة الصحراء الكبرى.

-الطاقة المائية : من أهم مصادر الطاقة المتجددة مياه البحار ، الجوفية والسدود والأنهار.

-الطاقة الكتلة الحيوية : هي الطاقة المستمدة من الكائنات الحية النباتية والحيوانية.

- طاقة الهيدروجين : تتمثل في خلايا الوقود التي تحتوي على جهاز كهروكميائي لانتاج الكهرباء.

- الطاقة النووية : طاقة المد والجزر (الطاقة الجوفية).

الجدول رقم 01: الفرق بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة:[1]

أوجه المقارنة	الطاقة المتجددة (البديلة)	الطاقة التقليدية (غير متجددة)
مصادر الطاقة	الشمس ،الرياح ، الماء، الكتلة الحية	الفحم،البترول،الغاز الطبيعي
نوع المصدر	طبيعي مرتبط بالبيئة وانسياب مستمر	مخزون مركز تحت الأرض
المدة المتاحة من الطاقة	لا نهائية	محدودة
تكلفة تجهيز المصدر	مجانية	مكلفة وهي في تزايد
تكلفة المعدن	عالية	متوسطة
تكلفة ما بعد التجهيز	استعمال مجاني	غير مجاني وفي تزايد
موقع الاستخدام	مرتبطة بظروف المناخ والتضاريس	يمكن نقلها من مكان لأخر
حجم الوسائل اللازمة للاستخدام	الوحدات الصغيرة	استخدام وحدات كبيرة
المهارات اللازمة	مهارات عادية	مهارات عالية
تلوث البيئة	منخفض جدا	عامل تلوث أساسي للبيئة

[1] -عماد تواكشت ، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر.، مذكرة ماجستر2010،ج باتنة ،ص106.

الجدول رقم 02: مراحل برامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر أفاق 2030[1]

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل	110 ميغاواط	650 ميغاواط	2600ميغاواط مخصصة للسوق الوطنية احتمالية	12000 ميغاواط موجهة للسوق الوطنية 10000 ميغاواط
تركيبها			تصديرها يقارب 2000ميغاواط	مخصصة للتصدير

[1] - سارة بن الشيخ ، ناريمان بن عبد الرحمان ، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة.، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.

الجدول رقم 03: برنامج النهوض بالطاقات المتجددة

أهداف المخطط الوطني للمناخ (2015-2050)

-تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون

-النهوض باستعمال الطاقات النظيفة

-تقليص حضور الكربون في النشاطات الصناعية والأسرية

-ملائمة البيانات التحتية للتغيرات المناخية : تحسين النظام المائي.

-التشجير المكثف وتوسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر.

-ملائمة الفلاحة مع التغيرات المناخية.

البرنامج الوطني للتنمية الطاقات المتجددة(2011-2030)

تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج بـ80-100 مليار دولار تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية وإجراء التجارب على مختلف القطاعات.

-القانون رقم 04-09(2004) حول الطاقات المتجددة.

-الصندوق الوطني للطاقات المتجددة (2009 يمول بـ 1% من الجباية البترولية، الأهداف (في أفاق 2030).

-22ألف ميغاواط منها 22 ألف ميغاواط للسوق الوطنية (22% من مجموع الإنتاج الكهربائي).

-تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء : الطاقة الشمسية الحرارية والضوئية (37%) والطاقة الريحية(3%).

وستنقل حصة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الوطني للكهرباء من 2% سنة 2012 إلى 5% سنة 2015 إلى 14% سنة 2020 و40% سنة 2030 .

-خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

-اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز.

-الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية :50%(2020) و80%(2030).

-إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز وتوفير 150 ميغاواط منها 25 ميغاواط اعتمادا على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل).

-وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة.

2015-2020 : مرحلة نشر وتضييع التجهيزات .

2020-2030: مرحلة التطوير على نطاق واسع.

نماذج تمويل الطاقات المتجددة في إطار الحفاظ على البيئة

ضمن البرنامج الوطني للبيئة يتم تمويل السياسات البيئية عبر مجموعة من آليات من الصناديق الوطنية ، التدابير الجبائية ، وقروض الاستثمار بفوائد تفضيلية حسب قانون المالية 2014.

الجدول رقم 04: نماذج آليات التمويل في إطار حماية البيئة

أبرز الصناديق الوطنية	نماذج من الرسوم الايكولوجية
الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث . الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة صندوق الاستثمار الفلاحي. صندوق الطاقات المتجددة. صندوق مكافحة التصحر. صندوق حماية السواحل والمناطق الشاطئية.	رسم الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة رسوم متعلقة بتلويث الجو ورسم على المحروقات رسم على المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية. رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة والخطيرة. رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة. رسم تكميلي على تلويث الجو الناجم على الصناعة . رسم جمع النفايات المنزلية.

المصدر: ص 10 من تقرير الإق الأخضر في الجزائر، مرجع سابق ذكر اسمه.

الجدول رقم 05: يبين الجهود التي على الجزائر بذلها فيما يخص حماية البيئة

المؤشر	الرتبة(الترتيب)
مقياس الأداء	الرتبة 92 من أصل 178 لسنة 2014
أداء الهندسة الطاقية	الرتبة 66 من أصل 124 لسنة 2014
المؤشر العربي لطاقة المتصل	منح الجزائر سنة 2013 45 نقطة في مجال تنمية الطاقات المتجددة في المنطقة العربية متأخرة عن المغرب، تونس
مقياس حكامه الموارد الطبيعية	الرتبة 45 من أصل 58 دولة سنة 2013 بعد المغرب ومصر.
مؤشر الأداء المتعلق بتغيير المناخ	الرتبة 49 من أصل 58 سنة 2004 بعد المغرب ومصر.

المصدر : ص11 تقرير من مرجع سبق ذكره.

-هياكل ومنشآت تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر[1]

1)مركز الطاقة المتجددة ببوزريعة : خصص لوضع برامج لبحث تطوير الوسائل المتعلقة بالاستغلال.

2)محطة التجارب الخاصة بالوسائل الصحروية العميقة لتضييع واختيار الوسائل الشمسية بالصحراء.

3)وحدة تنمية الوسائل الشمسية :أنشأت لتنمية الوسائل الشمسية لفائدة السكان والصناعة والفلاحة.

4)الوكالة الوطنية للترقية وتنمية استعمالات الطاقات تابعة لوزارة الطاقة والمناجم.

5) مديرية الطاقات المتجددة تابعة الوزارة مختصة في تطوير وترقية موارد الطاقة المتجددة.

-التحديات والمعوقات التي تواجها الطاقات المتجددة:

- غياب الجانب المصرفي وغياب تعريف وتثقيف المستهلك في الجزائر.
- فرض ضرائب على معدات الطاقة المتجددة
- قصور التمويل وغياب استثمارات القطاع الخاص.
- تكاليف باهضة وغير فعالة.
- انعدام الأمان كآثار الطاقة النووية[2].

[1] -وزارة الطاقة والمناجم ،ص14

[2] -محمد مصطفى خياط ، مشروع الإستراتيجية للطاقة المتجددة ، دراسة بتكليف من ج الدول العربية ، 2009.

المبحث الثاني : القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات

قامت الدولة الجزائرية بسلسلة من الإصلاحات منذ مطلع الثمانيات بعد فشل سياسة الصناعة المصنعة كلفتها مبالغ ضخمة بقيت الصناعة الجزائرية قاصرة على سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الدخول في عملية الإنتاج الحقيقي كما أنها غير قادرة على مواكبة التطورات الراهنة في ظل العولمة.

لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة فينبغي إجراء تغيرات عامة في الاقتصاد وأن يشمل جميع المجالات ومن أهمها القطاع الصناعي الذي يعتبر ركيزة أي تطور إق و الجزائر في هذه المرحلة تقوم بمجهودات جبارة لإصلاح هذا القطاع مدعومة بارا درة سياسة واضحة ساعية لوضع إستراتيجية صناعية صلبة بهدف تنمية القطاعات الصناعية وتحسين من تنافسية المؤسسات الجزائرية سواءا العمومية أو الخاصة للوقوف أمام الاق العالمي المفتوح ولتحقيق ذلك يجب إدماج تأهيل العنصر البشري إلى جانب تثمين الموارد الطبيعية والمالية عن طريق تطبيق إستراتيجية صناعية فعالة لتحقيق المراد.

1-واقع وتديات الاقتصاد الجزائري.[1]

1-1 مكونات القطاع الصناعي

أهم مكوناته صناعات غذائية ، كميائية ، معدنية وأخرى حيث تقدر قيمة الإنتاج الصناعي المباع للفترة 2010/2008 بحوالي 55% أغلبها من الصناعات الغذائية ، أما الصناعات الالكترونية الكهربائية والميكانيكية تمثل 11% منها : الصناعات الكيماوية تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

فيما يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع رئيسية هي صناعات غذائية ، صناعات الكترونية ، كهربائية وميكانيكية وكمياء البلاستيك والمطاط ، حيث تساهم هذه الفروع مجتمعة في نفس المرحلة بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي.

أما القطاع الخاص فيرتكز على فرعين من الصناعات كالتالي: الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة ممثلين نسبة 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

حيث تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل بحوالي 789 وحدة صناعية ناشطة ، 21 منطقة نشاط ، 13 منطقة صناعية ، 14 محجرة رملية ، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة.

[1] -تلخيص من مداخلة د عروب رتيبة ،أ. بوسبعين تسودين في ملتقى الوطني للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم تخطيط الأساسية.

-Le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatique à la CNUCC, alger2010,p63.

تساهم هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام بنسب منخفضة باستمرار حيث لا يمثل حاليا سوى 5% بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي أقل 6/1 في حين أن مساهمة هذا الأخير في القيمة المضافة هو الآخر في انخفاض قدر بـ 4.3%سنة 2008.

يمكن الاستخلاص أن الصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة نتيجة الجهود المبذولة في إطار برامج الدعم الإنعاش الاقتصادي الأخيرة لكنها تحتاج إلى إعادة رؤية جديدة و جودة عالية في إطار الآفاق المستقبلية للاندماج والعولمة.

2-1-مميزات القطاع الصناعي الجزائري[1]

بمثابة الوضع الصناعي في الجزائر يمكن إستخلاص ما يلي:

-قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة جيدا بسبب ضعف عوامل الإنتاج وعدم الكفاءة والنجاعة في التسيير وإدارة الأعمال.

-مردودية منخفضة وإنتاجية ضعيفة مردها لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية للأسواق العالمية.

-ضعف أو انعدام استعمال التكنولوجيات الحديثة المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية وجودة المنتجات الصناعية.

[1] -تلخيص من : فوريش نصيرة : أبعاد و توجيهات انعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 05-2008،ص93.

وأهم ميزة تميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده على الصناعات الخفيفة وغياب للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس الهيكل الاقتصادي القوى خاصة بعد فشل سياسة الصناعات المصنعة في الجزائر.

2-2-تحديات القطاع الصناعي الجزائري

إن نشوء الصناعة الجزائرية في ظل الحماية المطلقة للدولة وانحصارها على محاولة تلية الطلب المحلي مما جعلها تكتسب تراكم من قلة الجودة والنوعية مما أدى إلى ضعف هذا القطاع مما يجعله القطاعات أكثر تضررا وتأثيرا بدخول اتفاقية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية COMC حيز التطبيق والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لجميع الحواجز الجمركية وذلك لافتقاده لأقل معايير المنافسة الدولية مما يجعله عرضة للانهيار وهذا ما يجعلنا نتساءل عن :

– مامدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود خاصة أمام السلع الأوروبية المنافسة ؟

–ما مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية؟

تتميز الصناعة الجزائرية بالهشاشة وانعدام قدرتها التنافسة مما يجعل دخول اتفاقية OMC تحديا كبيرا وحقيقيا ستكون له عواقب وخيمة أهمها.

-التأثير على انتاجية المؤسسات التي هي في الأساس منخفضة وبالتالي الانهيار الحتمي للاقتصاد الوطني.

-زيادة نسب البطالة الحتمية جراء غلق المؤسسات غير قادرة على المنافسة وبالتالي سوء الحالة الاجتماعية.

-تفكيك الحواجز الجمركية سيشجع زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الوطني أما نظيره الأوروبي .

إن دخول اتفاقية الانضمام إلى OMC حيز التطبيق وإقامة منظمة التبادل الحر كما له جوانب سلبية كما ذكرنا سابقا له جوانب ايجابية من ناحية تشجيع الاستثمار الأجنبي IOE فتح مناصب شغل ، فهو يضع الجزائر أما تحدي صعب يحتم عليها وضع استراتيجية صناعية فعالة وصارمة للاستعداد لاقامة منطقة التبادل الحر عوض الحلول الجزئية الضرفية.

2-الاستراتيجية الجديدة المنتهجة في قطاع الصناعي الجزائري[1]

لقد أعطت الجزائر اهتماما كبيرا لقطاع الصناعة مؤخر تدارك منها للتأخر الملحوظ الذي يعاني منها هذا الأخير.

[1] -تلخيص موقع وتلخيص

hptt//www.asses de linsdutine.dz –consulter le 25/11/2011
le rapport du ministère des participations et de promotion des investissements, la stratégie de relance et de développement industriels, Algérie, 2007,p10.

تسعى الإستراتيجية الجديدة إلى إنعاش القطاع الصناعي في ظل الانفتاح والعولمة حتى يستطيع المشاركة في التنمية الوطنية في أيام 26، 27، 28 فيفري 2007 التي عقدت حول سياسات واستراتيجيات إنعاش القطاع الصناعي في الجزائر والتي تبنت النظام التالية.

-تبني إطار و نظرة جديدة للتنمية الاقتصادية .

-تحديد المبادئ العامة للإستراتيجية

-مواصلة الإصلاح الهيكلي وبالخصوص إصلاح النظام البنكي ، بروز سوق رؤوس الأموال ، سوق للعقار الاقتصادي العمل على تقوية الشفافية على الأسواق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك والمنتج.

تندرج هذه الإستراتجية الجديدة ضمن إستراتيجية جديدة تندرج من خلال النموذج الاقتصادي الجديد الذي يرتكز على نظرة جديدة معتمدة على حرية المبادرة وروح الابداع وحرية الملكية الفكريةمرتكزة على المحاور التالية:

-اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

-الانتشار القطاعي الصناعي وتوسيع حيزها

-سياسات الترقية الصناعية

-تثمين الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة منها

-تكثيف النشاط الصناعي

-ترقية الصناعات الجديدة : وهنا يتعلق الأمر خصوصا بتكنولوجيات الإعلام والاتصال واقتصاد المعرفة وبصناعة السيارات.

الاهتمام بسياسات تطوير الصناعة [1]:

1)تشجيع الإبداع والاهتمام بتطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر وعصرنة المؤسسات.

2)النظام الوطني للإبداع سياسة تطوير التقدم التقني.

3)تطوير الموارد البشرية والمؤهلات: من أهم التوجهات للإستراتيجية الجديدة ألا وهي الاهتمام برأس المال البشري باعتباره عامل من عوامل الصناعة من خلال ترقية معرفته بالتكنولوجيات الصناعية العصرية.

4-تشجيع وترقية الأجنبي المباشر: وذلك لجلب وتجنيد التمويلات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تحويل المعارف والخبرات التكنولوجية الجديدة ، فالاستثمارات الخارجية المباشرة لها دور تكميلي وتدريس بالنسبة للاستثمار الوطني.

[1] -http// :www.assisesbelindustrie.dz consulter le : 25/11/2011.

5-تثمين الموارد الطبيعية : عقلنة استعمالها بوفرتها وجودتها تمثل حجز الزاوية لتحقيق التنمية الاق الشاملة وظهر ذلك جليا في برنامج الطاقة المتجددة تحضيرا لما بعد زمن المحروقات.

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية كبديل لقطاع المحروقات

في ظل الأوضاع الراهنة والأزمة الخانقة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري أصبح من الضروري على الحكومة البحث على قطاعات بديلة ، ويعد القطاع الفلاحي البديل الأمثل لمواجهة هذه الأزمة لما تمتلكه الجزائر من مقومات هامة من موارد مالية وأرضية وبشرية ومالية يمكنها من تحقيق المعادلة الصعبة من إكتفاء ذاتي والتصدير في هذا القطاع.

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال السياسات الزراعية المتبعة تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي وكذا تحقيق فائض للتصدير وتدارك الخطأ الذي حدث سابقا منذ بداية المخططات التنموية بإهمال القطاع الفلاحي ورغم سياسات الدعم الفلاحي منذ 2000 في الاستثمار والعتاد الفلاحي عن طريق الصناديق المنشأة لتحقيق ذلك بقيت المساعدات مقتصرة على الفلاحين الكبار المستثمرين الكبار وغياب إجراء عملي لدعم التصدير والتفكير جديا في الدخول في الأسواق الدولية لتسويق المنتج المحلي.[1]

[1] -ص 2012 211 من الفلاحة ، الدعم والنمو الاق في الجزائر مولاي علي هواري ، شهادة دكتوراه اق وتسيير عمومي ، جامعة معسكر.

يعد القطاع الفلاحي البديل الأمثل لمواجهة الأزمة الراهنة لما تمتلكه الجزائر من مقومات في هذا المجال حيث أن مساحة الأراضي الزراعية تقدر بـ 8.5 ملايين هكتار بنسبة 3.5% من مجموع المساحة الكلية يشتغل حوالي 25% من اليد العاملة وتشارك الزراعة بنحو 14% من الناتج المحلي الخام حسب الديوان الوطني للاحصاء.

تمتلك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و 9 ملايين هكتارات من فضاءات الصيد البحري و 4.2 ملايين هكتار من الغابات.[1]

1-الإنتاج الفلاحي في الجزائر :[2]

متنوع وخاضع للتقلبات المناخية غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر أهمه:

-**الحبوب** :تحتل 3.5 ملايين هكتاراي ما يعادل 45% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة تتمركز خاصة في السهول الداخلية الغربية ، سيدي بلعباس معكسر ، سرسو ، الهضاب العليا بسطيف وقسنطينة والمناطق الشمالية من الهضاب العليا الغربية والمناطق الجبلية من التل ويستعمل في نطاق الزراعة المعاشية.

[1] -تقرير وزير الفلاحة سيد أحمد فروني ضيفا على الاذاعة الالكترونية و نزل على قناة الجزيرة www.alhazeera.net
[2] -منتديات ستار تايمز www.startimes.com

لم تحقق الدولة الاكتفاء حيث تستورد 50% من احتياجاتنا من الحبوب ما يعادل 1.5 ق و 2م ق كل سنة لتعويض احتياجاتها الغذائية.

يعتبر مردودها ضعيف جد بسبب تذبذب الأمطار .

-**الخضر الجافة**:هي زراعة تقليدية معاشية تمارس بالتناوب مع الحبوب في التل تقدر مساحتها بـ 679000هكتار .

-**أشجار الزيتون** : تقدر بحوالي 15 مليون شجرة تتوزع على مساحة قدرها 164000هكتار.

ترتكز على منطقة القبائل ، قالمة وتلمسان.

-**الخضر**:تقدر المساحة المخصصة بـ 258600هكتار تتمركز حول المدن الكبرى الساحلية وتعرف فيها بتطوير البيوت البلاستيكية بمساحة32000 هكتار.

الحوامض :متواجدة بالساحل من عنابة شرقا إلى وهران غربا بمساحة 44500 هكتار.

تعاين هذه الزراعة من تقدم عمر أشجارها وضعف هيانة أجهزة الري.

أشجار النخيل:تتمركز بالجنوب ويبلغ عددها 7000.000نخلة تتوزع على مساحة تقدر بـ 71000هكتار.

الكروم:متمرزكة على السواحل الغربية

المحاصيل الزراعية الصناعية : قليلة الانتشار في الجزائر حيث تحتل مساحة 21600هكتار فقط من أهمها:

1-النيجر السكري: تشمل 6300 هكتار.

ويبلغ انتاجية 995000 قنطار.

الطماطم الصناعية: تنتشر على عدة مناطق أهمها : قالمة ، عنابة ، البليدة ، الطارف ، سكيكدة وأدرار.

التبغ: تزرع على مساحة تقدر بـ 4750 هكتار موزعة على ولايات : متيجة أم البواقي ، الشلف وقالمة.

الثروة الحيوانية: الأغنام بالسهول والإبل في الجنوب والأبقار في التل وتربية الدواجن والحيوانات الصغيرة.

الصيد البحري : تقدر مساحته بـ 1200كم دعم مؤخرا من طرف الدولة الجزائرية بالأجهزة الحديثة لكن يبقى مردوده ضعيف.

2-أهم التحديات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي:

1-مشاكل طبيعية:

قلة وضعف المجال الزراعي حيث لا يتعدى 3.4 من مجموع المساحة الكلية.

-المناخ الجاف وتذبذب التساقط

-امتداد المجال الصحراوي حيث يفوق 2 مليون كلم^2 ما يعادل أكثر من 90% من المساحة العامة.

-انجراف التربة وظاهرة التصحهر التي تهدد 32 مليون هكتار من الاراضي.

2-مشاكل هيكلة وكفاءة مهنية:

-رداءة شبكة الري وضعف التحكم في الموارد المائية نتيجة تذبذب التساقط وضعف استغلال المياه الصحية.

-قلة العتاد الفلاحي اللازم للزراعة وضعف الصيانة والقروض الموجهة لهذا القطاع والاعتماد على الطرق التقليدية .

-عدم كفاءة الأجهزة المسيرة ونقص الخبرة.

-ضعف اليد العاملة المؤهلة.

-ضعف مراكز الأبحاث في هذا القطاع.

-غياب سياسة رشيدة وإستراتيجية واضحة وفعالة.

-تفشي ظاهرة البيروقراطية في الأجهزة الإدارية.

-تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسع العمراني على حسابها .

-الاعتماد على الزراعات المطرية في تذبذب المناخ .

-إضافة إلى تعرض الكثير من المنتجات الفلاحية إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل.

-غياب إجراء عملي لدعم التصدير في بعض المنتوجات التي شهدت فائضا كمنتوج البطاطا مؤخرا.

-فيما يخص الدولة : نقص المعلومة على المستوى المحلي أي الإدارة العمومية لها احتكار المعلومة وتسرب إلا لكبار التجار والفلاحين وتحجب عن الفلاح الصغير.

-مشكل العقار الفلاحي الذي تمت تسويته جزء مؤقتا سنة 2011 عن طريق قانون التوجيه العقاري (الانتقال من الانتفاع إلى الامتياز 40 سنة مما يصعب على الفلاحين الاستفادة من الدعم.

-ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية[1].

-هشاشة التقدم العلمي وبطئ تطوره في الزراعة .

-تدني الدخل الزراعي.

[1] -مرجع سبق ذكره ،ص211.

3-الحلول الممكنة[1] :

إن الهدف الرئيسي من هذا القطاع هو توفير الأمن الغذائي وتوفير مناصب شغل وتحقيق التنمية من خلال المشاركة في الناتج المحلي الخام بنصيب معتبر ولتحقيق ذلك يجب على الحكومة الجزائرية وأصحاب القرارات تدارك الخطأ الذي حدث سابقا من خلال ما يلي:

-العمل على توسيع المساحة المخصصة للزراعة خاصة بالجنوب.

-توسيع الأراضي المسقية وتطوير شبكة الري وتزويدها بالتكنولوجيات الحديثة.

-بناء السدود وحفر الآبار بالاعتماد على التقنيات الحديثة .

-تكثيف العمل الفلاحي وتطويره تقنيا.

-بناء المعاهد الزراعية لتوفير اليد العاملة المؤهلة وتكوين الفلاحين.

-دعم المزارع بالعتاد الفلاحي والدعم المالي للفلاحين بمنحهم قروض بفوائد أقل.

-مكافحة حالات بتوفير الأراضي والتوسع على حسابها.

-تحسين ظروف المعيشة أكثر بالريف لتفادي النزوح اليد العاملة بالفلاحة وتغيير نشاطها.

-التشجير كحماية التربة من الانجراف والتصحر.

[1] -تلخيص من مصدرين سبق ذكرهما.

وأهم هذه الإصلاحات هي سن قوانين محفزة على الاستثمار في هذا القطاع ودعم الفلاح الجزائري والمنتوج الوطني وإعطاء وزن الحبر لدعم صادرات المنتجات الفلاحية [1].

-العمل على الاهتمام بالقطاع الصناعي لأن مخرجات هذا القطاع مستخدمة في الفلاحة[2]، وكذلك مخرجات القطاع الفلاحي من مواد غذائية تزيد من الإنتاجية وعملية التصنيع خاصة في ميدان الصناعات الغذائية.

-زيادة تكرير دور القطاع الخاص خاصة بعد الدور الذي لعبه خاصة في الصناعات الغذائية بعد 1999 وتشجيعه.

استنتاج:

مما سبق يجب الاهتمام بالقطاع الفلاحي بأبعاده الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في ظل تحقيق التنمية المستدامة وحتمية بناء قطاع زراعي في إطار المنافسة العالمية والمحافظة على صحة المواطنين في ظل التخلف الذي يعاني منه هذا القطاع نتيجة للإهمال الذي عانى منه سابق.

أصبح حتميا الاهتمام بهذا القطاع عن طريق تطبيق الإصلاحات المذكورة سابقا ورفع الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع محلية وأجنبية للحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري الزراعي والعام وتسهيل العقبات وتشجيعه مما سيساعد على زيادة فرص العمل أيضا وتوفير

[1] -[2]-ص251 ، مرجع سبق ذكره.

المواد الأولية للتصنيع الزراعي وبالتالي تطور القطاع الصناعي وتشجيع التكامل الاقتصادي وبالتالي في التنمية الاقتصادية المرجوة.

المبحث الرابع : القطاع السياحي كبديل لقطاع المحروقات:

يعتبر القطاع السياحي أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة على غرار القطاعات الأخرى.

فهو بمثابة دعما للنمو الاقتصادي ومصدر لخلق الثروات وخلق مناصب الشغل والمداخيل المستدامة.

للجزائر قدرات هائلة تراثية وحضارية وبشرية وطبيعية يمكنها من أن تتحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل ومن أجل تحقيق ذلك أعدت الحكومة الجزائرية مخطط توجيهي للتهيئة السياحة SDAT 2030.[1]

وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية (SNAT2030) القانون رقم 20/2001 المتعلق بالتهيئة الاقليمية والتنمية المستدامة والذي يدرس نظرة الدولة المستقبلية للتنمية السياحية مع أفاق 2030 بالتعاون مع جميع الفاعلين والمتعاملين وكافة قطاعات الأنشطة والجماعات المحلية منطلقة بذلك على المستوى المحلي كامل التراب الوطني[2].

ينص على أن تنطلق التنمية السياحية تنطلق من المستوى المحلي لينتشر عبر التراب الوطني ولذلك جندت مختلف مديريات السياحة عبر مختلف ولايات الوطن : سكيكدة ، وهران وغيرها وخاصة الولايات التي تمتلك مؤهلات سياحية وذلك عن طريق وضع

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2014)
[2] -الوكالة الوطنية للتنمية السياحية www.andl-dz.org

التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية بالاعتماد على عنصر الاستثمار والاهتمام بالعنصر البشري كونه المحرك الأساسي للتنمية عن طريق اعتماد برنامج تكويني في المجال السياحي على مستوى المعاهد والمراكز التكوينية.

ولهذا المخطط التوجيهي 05 أهداف مسطرة كالتالي:[1]

1-جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي : من خلال العمل الجدي ليكون كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات بزيادة نسبة في المساهمة في الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

2-الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى أي الدفع بالقطاع السياحي يؤدي طرديا بالدفع بالقطاعات الأخرى كالنقل ، التعمير ، البيئة ، الموارد البشرية والتعليم، والجمع بين المتعاملين الخواص والعموميين.

3-الجمع بين ترقية السياحة والبيئة : هناك علاقة طردية بين السياحة والبيئة فكل يخدم الأخر.

4-ابراز الثرات الثقافي والشعائري والفني ، فاستراتيجية السياحة تعتمد على الثراث وتنميته.

[1] -المخطط الوطني للتهيئة السياحية www.skikdatourism.com

5-تحسين صورة الجزائر محليا وعالميا : تغير الصورة المأخوذة عن الجزائر وذلك عن طريق العمل على تحسين الهياكل والموارد البشرية واستجابتها للمتطلبات العالمية وهنا يأتي دور الإعلام.

ويرتكز هذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي :

-مخطط الجزائر كوجهة سياحية.

-الاقطاب السياحية ذات الامتياز.

-مخطط الجودة السياحية.

-مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص.

-مخطط تمويل السياحة.

2-التحديات التي يواجهها قطاع السياحة في الجزائر:

2-1-ارتفاع الإنفاق الحكومي على القطاع.

لجلب السياح خاصة الأجانب وتشجيع السياحة الداخلية أيضا على الحكومة أن :

-بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية.

-عقد اتفاقات شراكة مع الدول المتطورة في هذا الميدان قصد تبادل الخبرات.

-إنشاء مشاريع سياحية عن طريق دراسات إستراتيجية[1].

-تهيئة الإقليم وحماية المناظر الجميلة.

2-2-تنمية ونشر الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع باعتباره موضوع جديد.

باعتبار قطاع السياحة هو قطاع خدماتي فهو يعتمد على العنصر البشري اعتمادا كليا باعتباره الواجهة وأحد أهم المتعاملين ، ولذلك يجب توفير التكوين المناسب على مستوى الخدمات المقدمة وطرق التسيير وقد خصصت معاهد للتكوين في هذا المجال على مستوى التراب الوطني.

2-3-تطوير التي التحسين والمنشأ ت الأساسية لتطوير السياحة.

تلعب البنى التحتية دور كبير في تطوير السياحة مثل سهولة وسرعة الحركة وتوفير الأمن والأمان ، إضافة إلى انجاز شبكة من الفنادق عالية الجودة وإنشاء مطارات وموانئ وسكك وطرقات تربط بالمناطق السياحية.

[1] -ص45-44 من مرجع سبق ذكره.

2-4-تطوير وتحسين الأطر التشريعية والقانونية للقطاع.

تحتل الجزائر المرتبة 166 عالميا فيما يخص الإطار التشريعي العالمي يحتم على الجزائر إعادة النظر في إطارها التشريعي والقانوني ومحاولة إزالة العقبات كالتأثيرات وسرعة وتسهيل التعامل والقضاء على البيروقراطية الإدارية[1].

2-5-تحسين الخدمات السياحية المقدمة.

تحسين الخدمات المصرفية بدل الضعف الذي تعاني منه من حيث نقص تكنولوجيا الإعلام والاتصال وفيزا كارت وتدارك الضعف الذي تعاني منه وكالات السياحة المختلفة .

دور الإعلام في تقديم وجهة مشرفة عن الجزائر وتحسين الصورة النمطية التي أخذت عنها خلال العشرية السوداء خاصة مع موجة الإرهاب الذي تعاني منه مختلف الدول المجاورة وذلك من خلال تبني سياسة ترويجية فعالة ، وهنا يأتي دور الإعلام ومختلف مواقع التواصل الاجتماعي من خلال استراتجيات تسويقية فعالة.

[1] -ص45-46، من رجع سبق ذكره.

استنتاج:

تعتبر الجزائر أكبر بلدان افريقيا من حيث الساحة والرتبة 10 عالميا من ناحية المساحة الكلية ناهيك عن امتلاكها لموارد مالية وبشرية شابة وطبيعية تجعلها في مقدمة الدول المستوردة للسياحة بل المصدرة إذا استلت هذه المؤهلات خير استغلال إضافة اعتمادا إستراتيجية صادرة من تطوير البنية التحتية تماشيا مع المعايير الدولية إضافة المزيد من الإجراءات التي من شانها تطوير هذا القطاع كالنظافة والحضارة وحماية البيئة من التلوث إضافة غلى الاهتمام بالعنصر البشري وتأهليه باعتباره وباعتباره قطاع خدماني يعتمد على الخدمة المقدمة ابتداءا من حجز التذكرة وقيتها المالية واختيار الفنادق إلى الأطعمة ولارتاب والتنقلات الداخلية وسهولتها ووفرة المجال التجاري والمناظر الجميلة وجمال الشواطئ وتوفير الأمن وهذا ما يحتاج إلى خطط واضحة لتطوير هذا القطاع وتنسيق الجهود لجعل الجزائر قطبا سياحيا فضلا عن جعل القطاع السياحي له دور في تحقيق التكامل الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الخامس: قطاعات جديدة

هناك بعض القطاعات الجديدة التي قد لا ترقى إلى مستوى البدائل لكن قد تلعب دورا مهما في التنويع الاقتصادي من خلال المشاركة بنسب مختلفة في الناتج المحلي الخام وبالتالي في تحريك عجلة التنمية.

تؤكد مختلف الدراسات اهتمام فئة الشباب والنساء ببعض المهن الجدية التي تدخل في ايطار الاق الأخضر وإدماج تدبير الموارد البشرية وإدراج مهن جديدة وتحديث قطاع التكوين المهني من حيث التكوينات حتى تصبح ملائم للاحتياجات الجديدة[1].

كتدبير المياه ومعالجة تدوير النفايات والخدمات المرتبطة بالبيئة وتدبير الفضاءات الخضراء حيث يقدران النشاط المرتبط بمعالجة النفايات يمكن إحداث 160 ألف منصب شغل سنة 2011.

-قطاع تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة

تسجيل الجزائر آخر مهما في مجال تدبير النفايات (بنشاطاته الثلاث : الجمع ، النقل ، التخلص).

حيث بقي هذا القطاع قطاعا هاشا فإن الجزائر تفقد 300مليون أورو سنويا حسب كاتبة الدول المكلفة بالبيئة نتيجة إهمالها لقطاع تدوير النفايات.

[1] -دراسة حول قابلية التشغيل ، وروح المقاولة لدى الشباب والنساء في اطار الاق الأخضر "مارس 2012".

لهذا القطاع انعكاسات اقتصادية وصحة هامة إضافة الإهمال الكلي لإنتاج السماد انطلاقا من النفايات.

يسعى البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية إلى الرفع بهذا القطاع إلى نسبة 70 % في آفاق 2020 مقابل نسبة 5 و5 % 2011.

تم الاتفاق مع أرباب العمل سنة 2016 وكذا الانطلاق في أنشطة من اجل التوعية والتكوين من أجل ضمان استدامة قطاع النفايات .

وإقامة مصانع للمعالجة الحرارية للنفايات ووحدة لتحويل البلاستيك ومصنع لإنتاج السماد(المصدر: وزارة البيئة) يتم عادة تدبير النفايات الصلبة المنولية من خلال القطاع العمومي عن طريق البلديات وإعادة ما يكون نشاط غير مهيكل.

ويتفق مشاركة القطاع الخاص في هذا النشاط محدود ومن أجل ذلك أطلقت الوكالة الوطنية للنفايات والواكلة الوطنية لدعم الشباب مشروع إحداث 5000 شركة صغيرة جدا في السنة خلال (2012-2014).

-توصيات صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة الراهنة.

1-تحتاج الجزائر إلى تنويع للاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات وإعادة تشكيل نموذج اقتصادي جديد .

2-يجب على الإصلاحات أن تكون قوية التي من شأنها دعم النمو وخلق مناصب شغل جديدة للسكان المتزايد .

3-للجزائر فرصة من ذهب إبّان الوقت الحالي إذا أدير بشكل جيد إذا استغل جيدا قبل استنفاذ حيز المناورة من خلال المالية العامة والمدخرات الموجودة.

4-يتطلب هذا التحول جدول أعمال تقوده الدولة من الاعتماد على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

5-جدول أعمال طموح للإصلاح الهيكلي ومن أهم هذه الإصلاحات:

-تحسين مناخ الأعمال عن طريق تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية وتسيير إجراءات بدأ الأعمال التجارية.

- تحسين الحصول على التمويل.

-تطوير أسواق أسس المال.

-تعزيز الحوكمة والمنافسة الشفافية.

6-ينبغي تحسين تشغيل سوق العمل: عن طريق المراجعة الجارية لقانون العمل فرصة طيبة لتعزيز مرونة سوق العمل مع ضمان الحماية الكافية للعمالة.

7-توثيق الروابط بين النظام التعليمي والقطاعي الخاص وذلك قصد زيادة التنمية بين مهارات طالبي العمل واحتياجات أرباب العمل.

8-استمرارية الضبط المالي على عدة جبهات.

-تعبئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية ولاسيما عن طريق تخفيض الإعفاءات الضريبية وتقرير التحصيل الضريبي.

-إجراء المزيد من الإصلاحات في نظام الدعم مع حماية الفقراء.

-أكد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته وتقوية إطار الميزانية.

-يمكن أن يساعد فتح رأسمال بعض المؤسسات المملوكة للدولة أمام مستثمري القطاع الخاص حوكمتها بدل اللجوء لزيادة الاقتراض.

9-إصلاح برنامج وحجم الدعم في الجزائر.

بلغت تكلفة الدعم في الجزائر 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 وليست هذه التكلفة هي المشكلة أي أن الدعم غير عادل في معظمه ، فالأثرياء تستفيد أكثر منه من الفقراء.

حيث ينفق أغنى 20% من الأسر على منتوجات الوقود المدعمة أكثر ما تنفقه أفقر 20 % من الأسر بمتوسط 6 أضعاف ، وهذا الدعم يشجع دعم الاستهلاك المفرط مما يؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبيئية.

يمكن تعديله بجعله أكثر عدالة عن طريق إبداله بنظام التحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخل وبدون شبهة فساد.

ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وذلك عن طريق التوصل إلى توافق الآراء اللازم حول الإصلاحات لتجنب العقبات أمام تنفيذها وذلك عن طريق القيام بحملة فعالة للتواصل العام ورفعي الوعي بشأن مزايا الإصلاحات وخطورة الوضع الصندوق عن طريق فرانسو دوفان رئيس بعثته الجزائر.

"لا يزال الصندوق على التزامه التام بمساعدة الجزائر على تحقيق الأهداف والتكيف مع صدمة النقض عن طريق جهودنا المباشرة من خلال المشورة بشأن المساعدات الفنية والسياسات".[1]

[1] -التوصيات ملخصة من طرف الطالبة من خلال النشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية في 19 ماي 2016.

خلاصة الفصل الثالث:

يتمحور الاقتصاد الجزائري أساسا حول قطاع المحروقات وبعد الأزمة الراهنة الناجمة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية دائما أصبح واضحا للجميع أن الاقتصاد الجزائري سيبقى دائما مهددا على طول الخط أمام الصدمات البترولية ،إذا لم يتم إعطاء الاهتمام الكافي المكلل بإجراءات صارمة لباقي القطاعات الاقتصادية وهذا وصولا لفك الارتباط التدريجي لقطاع المحروقات ، حيث أن الجزائر تملك مؤهلات هامة ما يسمح لها بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة خارج قطاع المحروقات وذلك باستغلال حيزاتها الطبيعية والمالية والبشرية وضع نموذج صناعي جديد يحترم البنية وأكثر تنافسية قادر على خلق مناصب شغل والمساهمة في التنمية إضافة إلى القطاع السياسي باعتبار الجزائر جوهرة شمال افريقيا عن طريق تدعيم المرافق والاهتمام بالخدمة بجميع أنواعها السياحة الساحلية الموسمية ، جبلية وصحرواية وعلاجية ، إضافة إلى السياحة الحموية.

والاهتمام بالقطاع الزراعي من توفير بنية تحتية واستصلاح الأراضي وتوفير شبكة الري عن طريق إدخال التكنولوجيات الجديدة.

إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات الوطنية الرسمية كانت أو غير رسمية من حيث تحسين مناخ الإعمال وسن تشريعات تساعد على تفكيك القيود الجمركية والقضاء على الفساد بأنواعه مما يشجع بجلب الاستثمار المحلي والأجنبي بجميع القطاعات وبالتالي الوصول

تدريجيا إلى التخلص من الارتباط المتراهن بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات ومنه الانطلاق إلى تحقيق نسب نمو مستمرة ومستقرة ، وبالتالي تكامل اقتصادي.

فالجزائر تملك في هذه البدائل كل المقومات والمؤهلات مما يسمح لها بتحقيق تنمية مستدامة.

الخاتمة

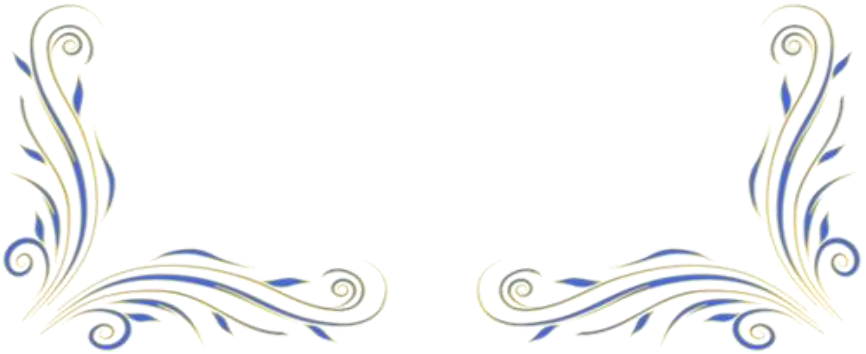

في ظل التطورات الإقليمية العالمية المتتالية مرورا بالأزمة العالمية 2008 وصولا إلى الصدمة البترولية الراهنة ونحو العولمة والاندماج التكنولوجي وأنظمة عالمية جديدة ، قيام نظم إنتاج وشبكات عالمية متكاملة وتحفيز دور القطاع الخاص وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية ودعم المنافسة المحلية والدولية المبنية على التكلفة المنخفضة ، التجديد والابتكار ، المرونة النوعية والجودة مع تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص أي انتهاج الدور التنظيمي بدل التدخلي إضافة إلى توفر مناخ ملائم ومشجع جالب للأعمال وذلك بهدف تحقيق نسب نمو مستمرة ومستقرة أصبح الشغل الشاغل للدولة هو تحقيق تكامل اقتصادي متنوع قصد الصمود أمام الصدمات التي تواجهها اقتصادياتهم.

والجزائر باعتبارها جزء من هذا العالم سعت بمحاولات جادة ومتكررة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والنهوض بعجلة النمو من خلال قارة بتصحيحات هيكلية حققت من خلالها نتائج مرضية على المستوى الكلي في التسعينات وبداية الألفية إلا أنها كانت لها نتائج وخيمة على الجانب الاجتماعي من ارتفاع نسبة البطالة وتفشي الفقر حاولت السلطات آنذاك علاجها ونتيجة لارتفاع أسعار البترول عن طريق برامج تنموية لم تحقق بدورها الأهداف المرجوة منها حيث مقابل المبالغ الضخمة التي صرفت تحقق نسب نمو محتشمة تراوحت بين 3.5 و4 % سنويا بين 2001 و 2015.

ناهيك عن نسبة الفساد وتفشي هذه الظاهرة الخطيرة التي بقيت تنهش الاقتصاد الجزائري حتى وقتنا الحالي إذ حلّت الجزائر المرتبة 115 على 180 دولة حسب تقرير الشفافية الدولية لسنة 2018.

إضافة إلى تدهور مناخ الأعمال بالجزائر حيث حلت الجزائر سنة 2017 المرتبة 166 على 190 دولة حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2018 مؤشر سهولة الأعمال.

وذلك ما يعيق جلب الاستثمار المحلي والأجنبي الذي يعد المحرك الأساسي لأي تنمية اقتصادية.

بقيت الجزائر تنتهج سياسات تنموية كرد فعل وليس الفعل سياسات عادة ما تكون ظرفية تخلو من النظرة المستقبلية والدراسات الإستراتيجية فهي تتبع البحبوحة المالية بالزيادة في الإنفاق والضبط المالي ورفع الوعاء الضريبي وقد يصل بها الحال إلى اللجوء للاقتراض من الخارج لسد العجز.

مما يضع السلطات الجزائرية دائما أمام تحدي صعوبة المواجهة وأن تصل دائما متأخرة.

هنا تظهر ضرورة وأهمية الدراسات الاستشرافية التي تستند على استراتيجيات واضحة تساعد أصحاب القرار على اتخاذ القرار الصائب أو تجنبه من خلال دراسة المستقبل بحيثيات الماضي ومعطيات الحاضر وبالتالي وضع الحلول مسبقا واتخاذ الإجراءات و البدائل للتصدي للصدمات قبل حدوثها، وتأسيس هيئات لتسير المخاطر التي تواجه وتدرس

الأزمات و الصدمات الممكنة ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهة الأزمة والبدائل تكون موجودة بدل اللجوء إلى الخارج.

وذلك ما يعطي الدولة من سياسات رفع الوعاء الضريبي المفاجئ وسياسة التقشف التي تؤثر مباشرة على المواطن البسيط إضافة إلى محاربة الفساد عن طريق تفعيل القوانين وبناء نظام قضائي فعال مما يعزز عنصر الثقة بين المواطن وبين مختلف مؤسسات الدولة وهذا هو العامل الأساسي لنجاح أي إستراتيجية تسعى الدولة لتحقيقها بالاعتماد على العامل البشري قبل توفير الموارد المادية واللوجستيكية.

وبالتالي نجاح تطبيق الإستراتيجية الجديدة التي تعمل الجزائر على تحقيقها وهي إحلال الطاقات المتجددة بدلح الطاقات غير المتجددة باعتبارها صديقة البيئة وأحد دعائم التنمية المستدامة وتنمية وتطوير القطاعات الناشئة لتحل تدريجيا محلّ قطاع المحروقات كالقطاع الصناعي ، السياحي والزراعي ، إضافة إلى تفعيل وتطوير النظام البنكي وتطوير الأسواق المالية.

1-اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وكمحاولة مني للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات :

-الفرضية الأولى خاطئة أو لا يتناسب مع الطرح الذي طرحناه وهو أن تبقى بنفس الوضع على ماهو عليه أي بنفس وتيرة السياسات التنموية المنتهجة منذ الاستقلال المعتمدة أساسا على قطاع المحروقات كقطاع أساسي للتمويل النشاطات وإحداث التنمية وإذا بقي الحال على ماهو عليه سيصل بنا الحال إلى وضع كارثي كالاقتراض من الخارج.

-الفرضية الثانية : صحيحة وتتلاءم جدا مع الطرح المقدم ومن الواقع وحسب التوجيهات الجديدة للقائمين على الحكم وتوافقها أدارة سياسية واضحة يتم التوجه نحو نموذج اقتصادي جديد خاصة في البرنامج الخماسي (2015-2019) وخاصة أنه تلى الصدمة الراهنة إثر انخفاض أسعار البترول بعد سنة 2014 أصبح التركيز أكثر على الدراسات المستقبلية التي تدرس مستقبل الجزائر الاقتصادي وكيفية مواجهة الصدمات وذلك بإعطاء أهمية أكبر للقطاعات المتجددة كمصدر للطاقة لتكون بدائل إستراتيجية لقطاع المحروقات وأساس لإستراتيجية التنمية المستدامة المنتهجة وذلك لخلق اقتصاد تنافسي قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي وفك الارتباط الريعي تدريجيا بهذا القطاع الذي بقي الاقتصاد الجزائري يعاني منه منذ الاستقلال.

بحكم توفر الجزائر على مؤهلات هامة إذ استغلت استغلالا رشيدا في المستقبل عن طريق سياسات صارمة ومدروسة تدير هذه القطاعات البديلة وفق أطر وقوانين محفزة وصارمة وإتباع سياسات استثمارية فعالة ومستدامة .

2-نتائج الدراسة:

على الرغم من مختلف التعديلات الهيكلية والمالية التي قامت بها السلطات الجزائرية بقيت المؤسسات الجزائرية بأنواعها وظائفها طفيفة وذلك حسب الترتيب الجزائر في مناخ الأعمال العالمي في المراتب الأخيرة.

رغم المحاولات الجادة الرامية للتنويع والمبالغ الضخمة المصروفة بقي الاقتصاد الجزائري معتمدا على مصدر وحيد وذلك حسب إحصائيات ONS صادرات المحروقات تمثل 60% من مجموع صادرات الجزائر.

الاهتمام الجدي بالاستثمار في القطاعات الناشئة كالزراعة ، السياحة إضافة إلى قطاعات أخرى جديدة ودعم القطاعات غير النفطية هي ضرورة حتمية لخلق اقتصاد تنافسي للاندماج في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات باعتباره مورد غير متجدد.

ضرورة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام خارج المحروقات وبناء اقتصاد جديد يهدف إلى تحسين أداء القطاعات الانتاجية وزيادة الاستثمار في القطاع الخاص المنتج بشقيه

المحلي و الاجنبي والذي لا يمكن أن يتوفر إلا بتوفير مناخ أعمال ملائم وهذا هو التحدي الأكبر الذي يجب رفعه.

ضرورة الاهتمام بالقطاعات المتجددة كمصدر للطاقة باعتبارها صديقة للبيئة يعتبر الحل الأمثل للخروج من معضلة الارتباط الريعي إضافة إلى تحقيق تكامل اقتصادي واندماج عالمي الذي ينادي بالتنمية المستدامة.

الاهتمام أكثر بالدراسات الاستشرافية المستقبلية حتى يتسنى لنا معرفة الصدمات قبل وقوعها ووضع السبل اللازمة للتصدي لها حتى لا يتبنى سياستنا رد فعل بل سياسات فاعلة إضافة إلى اغتنام الفرص أينما وجدت.

3-الاقتراحات:

بالرغم من المحاولات المتكررة التي تمثلت في الإصلاحات المتكررة في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إضافة إلى البرامج والسياسات التنموية المختلفة التي باءت كلها بالفشل حيث بقي على إثرها الاقتصاد الجزائري مرتبط بالريع النفطي رغم توفر الجزائر على جميع المؤهلات التي تجعلها في مقدمة الدول الواعدة اقتصاديا.

ونظرا لتشابك الموضوع الذي طرحناه وارتباط جميع القطاعات ببعضها ولضمان نجاح هذه الإستراتيجية يجب توفير الظروف الملائمة نرفع نحن أصحاب البحث التوصيات الآتية:

-التركيز على تنويع مصادر التمويل حتى لو عادت أسعار النفط للارتفاع مرة أخرى.

-أخذ مسار الدول المتقدمة في استراتيجية التنمية المستدامة عن طريق الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة والاهتمام بالقطاعات الناشئة.

-الاهتمام بالإصدارات الرسمية لمؤسسات الدولة وتوفير المعلومة الخاصة بالإحصائيات للوضعية الاقتصادية النقدية والمالية للدولة مما يعزز عنصر المصداقية والشفافية لدى المواطن من جهة ولدى المؤسسات الدولية من جهة أخرى.

-تنمية فروع مجددة للاقتصاد ذات قيمة مضافة عالية للنهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات وتشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل.

-تطوير منتجات أخرى غير المحروقات لمواجهة توقف الموارد النفطية باعتبارها مورد غير متجدد.

-ضرورة مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية والأجنبية وتوفير مناخ أعمال ملائم لجلب الاستثمار.

-ضرورة وجود سوق مالي متطور وفعال .

-تطوير النظام البنكي قصد السرعة وتسهيل المعاملات .

-توجيه الجهود نحو التكوين والبحث والابتكار .

-تسيير وتسريع اندماج الاقتصاد أكثر برأس المال الفكري.

-إصلاح المنظمة القانونية بمعالجة مشكل تعدد القوانين وعدم استقرارها.

-المحاولة الجدية لإدماج القطاع غير الرسمي والقضاء على المنافسة غير مشروعة.

-تشجيع ثقة الجمهور بتصنيف نظام قضائي فعال ومحاربة الفساد مما يساعد على وجود تأسيس اجتماعي عام يتفق فيه الآراء لبناء مجتمع صالح .

-الاهتمام بالعامل البشري عن طريق رفع مهاراته الفنية والإدارية والتسويقية لدى العاملين فيها وذلك قصد النهوض بالقطاعات الناشئة المعتمدة اعتمادا كبيرا على العامل البشري خاصة الخدماتية منها.

-الاهتمام أكثر والجدي بالدراسات الاستشرافية عن طريق تخصيص مبالغ وتوفير المراكز والجامعات لذلك نظرا لأهميتها في النظرة المستقبلية للإقتصاد .

4-أفاق الدراسة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة "وضع الاق الجزائري في ظل التطورات الراهنة -فرص وتحديات دراسة تحليلية واستشرافية".

تبين لنا من خلالها بعض القصور حيث مازلت تحتاج إلى دراسات وبحوث أكثر لتغطية جميع الجوانب والقصور نذكر منها على سبيل المثال للحصر.

-أساليب ومصادر التمويل كالصناديق السياسية وغيرها.

-ذكر التحديات والمشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري بصفة توسيعية أكثر.

-الحصول على إحصائيات استشرافية لمستقبل الاقتصاد الجزائري التي لم تتمكن من الحصول عليها.

-كيفية استيعاب الكتلة النقدية الدائرة في السوق خارج القطاع الرسمي في الجزائر واستغلالها في التنمية الاقتصادية.

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (1967-1989)	16
02	المؤشرات العامة للاقتصاد في فترة (67-87)	22
03	مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي لفترة (67-87)	23
04	مختلف الضغوطات التي مورست على الجزائر في هذه المرحلة	29
05	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاق حسب كل باب (2001-2004)	34
06	الفرق بين الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة	68
07	مراحل برامج انتاج الطاقة المتجددة في الجزائر أفاق 2030	69
08	برنامج النهوض بالطاقات المتجددة	70
09	نماذج آليات التمويل في إطار حماية البيئة	72
10	يبين الجهود التي على الجزائر بذلها فيما يخص حماية البيئة	73

قائمة المراجع

المراجع:

أ- الكتب:

-التجربة الجزائري في التنمية و التخطيط 1962-1980 ، عبد اللطيف بن أشنهو ، صادر عن ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982

-الاقتصاد الجزائري، محولتان من اجل التنمية (1983-1962/2005-1980)، أ. د سعدون بوكبوس ، صادر عن الكتب الحديث ، 2013.

-عصرنة الجزائر، حصيلة أفاق (2009-1999) ، أ. عبد اللطيف بن أشنهو

-محمد مصطفى خياط ، مشروع الإستراتيجية للطاقة المتجددة ، دراسة بتكليف من ج الدول العربية ، 2009.

-L’economie de la’algérie , les stratégies de développement ,tome1,1970-2014.hamid A.Temmar ,office des publications universitaires

-ahmed henni, economic de l’Algérie indépendante .ENAG algérie,1991,p26.27

الرسائل و المذكرات:

1)أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي تحت عنوان الفلاحة الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر لسنة2016/2015، جامعة مصطفى اسطمبولي ، معسكر.من إعداد الطالب : مولاي علي هواري.

2)مذكرة لنيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية لسنة 2011/2010 ، جامعة تلمسان تحت عنوان : دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية –دراسة حالة الجزائر).

3)رسالة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة (GFP)، جامعة تلمسان ، تحت عنوان :اشكالية تحقيق السياسيين النقدية والمالية للتوازنات المربع الاقتصادي البحري الداخلية في الجزائر، لسنة 2011/2010.

4)مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود ، جامعة تبسة ، 2016، تحت عنوان : فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، من إعداد : عبد الوهاب غريب وفيصل زيادي.

5) نبيل بوفليج–دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2010–2000)

6)إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستر ـ لزرنوح ياسمينة ، ج – تلمسان.

7) عماد تواكشت ، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر.، مذكرة ماجستر2010،ج باتنة .

8) محمد مصطفى خياط ، مشروع الإستراتيجية للطاقة المتجددة ، دراسة بتكليف من ج الدول العربية ، 2009.

المجلات وملتقيات:

-مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، دكريبالي بغداد ، قسم علوم التسيير ، جامعة وهران.

-جدول من إعداد الطالبة من خلال: عبد الله بلوناس : برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، 29-30 أكتوبر 2001.

-سارة بن الشيخ ، ناريمان بن عبد الرحمان ، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.

-تلخيص من مداخلة د عروب رتيبة ،أ. بوسبعين تسودين في ملتقى الوطني للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم تخطيط الأساسية.

-تلخيص من : فوريش نصيرة : أبعاد و توجيهات إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 05-2008.

-Le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatique à la CNUCC, alger2010,p63.

المواقع :

-تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018 ، الصادر عن البنك العالمي.

-تقرير الشفافية لسنة 2018 ، الصادر عن البنك العالمي.

-منتديات جواهر ستار التعليمية.

-نقلا من نشرة صندوق النقد الدولي في 19 مايو 2016 حول الاقتصاد الجزائري.

ONS لسنة 1965.

-التقرير العام للتخطيط الخماسي الأول 80-84 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

-التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (85-89).

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : بوابة الوزير الأول ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) أفريل 2005

-بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 ، الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014) على الموقع www.nae.dz

تقرير وزارة الطاقة والمناجم.

consulter le : 25/11/2011. http// :www.assisesbelindustrie.dz

تقرير وزير الفلاحة سيد أحمد فروني ضيفا على الإذاعة الالكترونية و نزل على قناة الجزيرة www.alhazeera.net

-منتديات ستار تايمز www.startimes.com

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2014)

-الوكالة الوطنية للتنمية السياحية www.andl-dz.org

-المخطط الوطني للتهيئة السياحية www.skikdatourism.com

-دراسة حول قابلية التشغيل ، وروح المقاولة لدى الشباب والنساء في اطار الاق الأخضر "مارس 2012"

-النشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية في 19 ماي 2016

www.univ tebassa.dz/commerce.

http//www.asses de linsdutine.dz –consulter le 25/11/2011

le rapport du ministère des participations et de promotion des investissements, la stratégie de relance et de développement industriels, Algérie, 2007,p10

الفهرس

تشكرات

إهداء

مقدمة عامة.....01

الفصل الأول : نشأة و تطور الاقتصاد الجزائري.....09

تمهيد.....09

المبحث الأول : عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق.....12

المطلب الأول : مرحلة التسيير الذاتي 1962-1964.....12

المطلب الثاني : مرحلة بناء المؤسسات والتأميمات.....13

استنتاج.....14

المبحث الثاني : مرحلة التسيير الاشتراكي 1967-1987.....15

1-المخطط الثلاثي الأول 1967-1969.....16

2-المخطط الرباعي الأول 1970-1973.....17

3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.....19

4-المرحلة التكميلية 78-79.....19

5-المخطط الخماسي الأول والثاني (1984-198)(89-85).....19

استنتاج.....24

المبحث الثالث: التوجه نحو إقتصاد السوق والانفتاح.....26

المطلب الأول : المرحلة الانتقالية 1989-1999.....26

المطلب الثاني :مرحلة الدعم والإنعاش الاقتصادي من (2000 إلى وقتنا الحالي).....32

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2001) 33

2-البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي (2005-2009).....35

3-البرنامج الخماسي (2010-2014).....36

4-البرنامج الخماسي (2015-2019).....37

استنتاج 38

خاتمة الفصل الأول 39

الفصل الثاني: دراسات سابقة.....43

الفصل الثالث:رؤية استشرافية للطاقات المتجددة و القطاعات الناشئة كبديل إستراتيجية.64

تمهيد.....64

المبحث الأول : الطاقة المتجددة كبديل لقطاع المحروقات.....66

مفهومه وأهميته.....67

-هيا كل ومنشآت تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر.....74

-التحديات والمعوقات التي تواجها الطاقات المتجددة.....74

المبحث الثاني : القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات.....75

1-واقع وتديات الاقتصاد الجزائري.....76

2-الاستراتيجية الجديدة المنتهجة في قطاع الصناعي الجزائري.....79

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية كبديل لقطاع المحروقات.....82

1-الإنتاج الفلاحي في الجزائر.....83

2-أهم التحديات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي.....85

3-الحلول الممكنة.....88

استنتاج.....89

المبحث الرابع : القطاع السياحي كبديل لقطاع المحروقات.....91

1-مفهومه وأهميته.....91

2-التحديات التي يواجهها قطاع السياحة في الجزائر.....93

استنتاج.....96

المبحث الخامس: قطاعات جديدة.....97

-قطاع تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة.....97

-توصيات صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة الراهنة.....98

خلاصة الفصل الثالث.....102

الخاتمة.....104

فهرس الأشكال الجداول.....113

قائمة المصادر والمراجع.....114

ملخص:

تهدف هذه الدراسة المتواضعة إلى التعرض إلى وضع الاقتصاد الجزائري في ظل التطورات الراهنة .

الفرص المتاحة له والتحديات التي يواجهها كل مشكلة الارتباط الريعي.

من خلال تشخيص السياسات التنموية المطبقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا باختلافها و تنوعها ومختلف المنعرجات التي واجهت الاقتصاد الجزائري من أجل التوصل إلى السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها النهوض بالاقتصاد الجزائري وتنويعه.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الطاقات المتجددة كمصدر للطاقة والنهوض وتشجيع الاستثمار في القطاعات الناشئة كالصناعة ، الزراعة السياحة وبعض القطاعات الجديدة كتدوير النفايات قد تكون بدائل إستراتيجية لقطاع المحروقات خاصة أن الجزائر تملك مؤهلات جمة من حيث الموارد المالية ، الموارد البشرية الشابة ، الموارد الطبيعية ما إن استغلت استغلالا رشيدا وانتهجت السلطات القائمة على الحكم إصلاحات صارمة وجادة عن طريق استراتيجيات مدروسة وفعالة وملمة بجميع القطاعات الناقصة في الجزائر وبذلك تحقق الجزائر ما عجزت في تحقيقه منذ الاستقلال فك مشكلة الارتباط الريعي يتنوع اقتصادها و تنوع مصادر تمويلها.

الكلمات المفتاحية :

التنمية الاقتصادية – السياسات التنموية - التنمية المستدامة - الطاقات المتجددة- القطاعات الناشئة- الدراسات الاستشرافية – الارتباط الريعي.

Résumé:

Cette modeste étude vise à exposer l'économie algérienne à la situation actuelle.

Opportunités et défis rencontrés par chaque problème de lien de loyer.

A travers le diagnostic des politiques de développement appliquées depuis l'indépendance jusqu'à nos jours, la diversité et la diversité des différents défis rencontrés par l'économie algérienne pour parvenir à des politiques et des stratégies à travers lesquelles promouvoir l'économie algérienne et la diversification.

L'étude a révélé que les énergies renouvelables comme source d'énergie et de promouvoir et d'encourager les investissements dans les secteurs émergents tels que l'industrie, l'agriculture, le tourisme et les déchets de nouveaux secteurs peuvent être une stratégie pour les alternatives du secteur des hydrocarbures en particulier que l'Algérie ont de grandes qualifications en termes de ressources financières, les ressources humaines, les jeunes, les ressources naturelles, une fois l'exploitation rationnelle et ont poursuivi les autorités pour juger des réformes strictes et sérieuses grâce à des stratégies délibérées et efficaces et ramasser tous les secteurs portés disparus en Algérie et donc Algérie atteint ce qu'il n'a pas atteint depuis problème de décodage de l'indépendance lien rentière varie Économie et sources de financement diversifiées.

Les mots clés:

Développement économique - les politiques de développement - développement durable - Énergies renouvelables